الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ١٠
المعقودة يوم الخميس
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيدة فريتش (لختنشتاين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

الزلزال في الهند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم جميع أعضاء الجمعية، دعوني أتقدم بأعمق التعاطف لحكومة الهند وشعبها على الخسائر الفادحة في الأرواح والأضرار المادية الهائلة الناجمة عن الزلزال الذي وقع بالهند مؤخرا. واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه وأن يستجيب على الفور وبسخاء لأي طلب للعون.

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم شعب وحكومة الهند، وخاصة المتضررين بالزلزال الفظيع الذي أصاب جنوب شرق الهند في ليلة ٣٠ أيلول/سبتمبر، أود أن أعرب عن عميق التقدير والامتنان لكلمات التعاطف والتعازي الرقيقة التي تفضلتم، سيدي، بالإعراب عنها نيابة عن هذه الهيئة.

إن الزلزال الذي أصاب منطقة شولابور التي تبعد حوالي ٢٤٠ ميلا جنوب شرق بومباي، قد جلب الموت والدمار لحياة آلاف الأسر. والخسائر المقدرة في الأرواح حتى هذه اللحظة تتجاوز ٦ آلاف. وهناك آلاف عديدة أخرى من الجرحى والمشردين من جراء هذا الدمار.

إن الكوارث الطبيعية لا تعرف حدودا، ولا تميز في غضبها وضراوتها بين الدول المتقدمة والنامية ولا بين الغني والفقير. وهذه الكوارث لا يمكن تفاديها بصورة تامة. ولكن التعاون الأوثق بين جميع أعضاء المجتمع الدولي في تبادل المعلومات يمكن أن يخفف من النتائج المترتبة على الكوارث الطبيعية. والهند بدورها ملتزمة إلتزاما تاما بهذه المهمة.

إن رسالة التعزية التي أرسلتموها، سيدي، ستمنح العديدين ممن تضرروا بفعل هذا الزلزال السلوى والنجدة والأمل. وستشد من أزرهم لإعادة بناء حياتهم.

خطاب السيد كيرو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب من رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

هذا المحضر قابل للتصويب .

ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.10
21 October 1993

ARABIC

93-86645(A)

اصطحب السيد كيرو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فخامة السيد كيرو غليغوروف، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية.**

الرئيس غليغوروف (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يسرني في البداية أن أقدم لكم، سيادة الرئيس، خالص التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وبإمكانكم في تأديكم لواجباتكم الهامة أن تعتمدوا على دعم وفد بلادي وتعاونه معكم. إن في خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ذخرا قيما لنجاح هذه الدورة الهامة للجمعية العامة.**

(تكلم بالمقدونية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد).

هذه هي المرة الأولى التي تحضر فيها بلدي، جمهورية مقدونيا، دورة للجمعية العامة بوصفها دولة مستقلة ملتزمة بالإسهام الكامل في تعزيز السلم العالمي والنهوض بالتعاون الدولي.

إن جمهورية مقدونيا بلد له سياسات خارجية تستند الى مبادئ السلم والصداقة والتعاون. ونحن نرى أن ترابط المصالح والاحترام المتبادل يشكلان مستقبل التعاون الدولي الناجح. ومن العناصر الهامة في سياستنا الخارجية تشجيع علاقات حسن الجوار ودمج مبادئ الصرح الأوروبي الجديد في منطقة البلقان التي تعصف بها الأزمات. وتتمشى هذه السياسة الخارجية مع التطور الداخلي لجمهورية مقدونيا، الذي يتجه نحو الاقتصاد السوقي، والديمقراطية، والدولة التي يحكمها القانون، وحقوق الإنسان، والوئام في العلاقات بين مختلف الجماعات الإثنية.

إن جمهورية مقدونيا، إذ نالت استقلالها بطريقة سلمية ومشروعة، التزمت طريق السلم وحالت دون اتساع رقعة الحرب الى جنوبي البلقان. إن الجهود الشاملة المبذولة في السنتين الماضيتين قد حولت موقعنا التاريخي من معترك الى عامل للسلم والاستقرار في البلقان. وعليه فإن مساعي وفد جمهورية مقدونيا خلال هذه الدورة ستكون غايتها الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة؛ وتأييد جميع التدابير التي من شأنها أن تعزز السلم والأمن الدوليين؛ وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية في جميع المجالات؛ والرقي بحقوق الإنسان والحريات الى أقصى درجة؛ والنهوض بسياسة علاقات حسن الجوار وتطويرها؛ والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها؛ وتعزيز الدبلوماسية الوقائية في تسوية المنازعات.

إن الحالة السيئة لعالم اليوم مبعث قلق لنا جميعا. ونحن لا نشعر بالرضا الكامل عن الجهود التي تبذلها منظمتنا وعلى وجه الخصوص النتائج التي حققتها في حسم مصادر التوتر الراهنة. إننا نوافق على القول بأن عالم اليوم ليس مهددا بحرب عالمية جديدة وإن استخدام الأسلحة النووية ليس محتملا. ولكن الحقيقة الباقية هي أن عدد الصراعات العسكرية الخطيرة والمحتمل نشوبها يزداد باستمرار. وقد بذلت منظمتنا جهودا هائلة لايجاد الحلول السلمية. وللأسف، لم تؤت هذه الجهود ثمارها في كل الأحوال، ويرجع ذلك الى حد ما الى عدم تنفيذ تدابير الدبلوماسية الوقائية وأنشطتها على نطاق أوسع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ما للاتفاق التاريخي المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من أهمية فائقة من أجل السلم في الشرق الأوسط وتطوير العلاقات العالمية. وكل من أسهم في التوقيع على هذا الاتفاق يستحق منا تقديرا خاصا.

وفي هذا السياق، إنني على اقتناع عميق بأننا سنتمكن قريبا وعلى الرغم من كل الصعاب، من وصف جنوب افريقيا بأنها منطقة للتطور الناجح والكرامة الإنسانية. فلنأمل أن تسود في النهاية قوى السلم في تلك المنطقة على قوى الرجعية والفصل العنصري.

ولا بد لي أن أكرر شعورنا بالقلق العميق حيال استمرار الحرب في البوسنة والهرسك، وخطر اتساع رقعتها وتزعزع الاستقرار على نطاق أكبر في منطقتنا. وأقول بكل جدية أننا نرى في ذلك، بوصفنا بلدا يقع على مقربة مباشرة، خطر نشوب حرب تشمل منطقة البلقان بأسرها. إن الحالة في البوسنة والهرسك خطيرة ومفجعة للغاية ولا يقبلها العقل. ففي قلب أوروبا نشهد فصول أفضع فاجعة في فترة ما بعد الحرب الباردة: القتل الجماعي، الدمار الواسع، أكثر من مليوني لاجئ، أعمال التطهير العرقي وإبادة الجنس الجنونية. وقد عقدت مؤتمرات وأنشطة دولية عديدة بغية إنهاء هذه الحرب. واتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات. ونأمل جميعا أن يصبح السلم في البوسنة واقعا ملموسا في نهاية الأمر.

إن نهاية الحرب في البوسنة والهرسك خطوة أولى لا بد منها. ولكن السلم الدائم في البوسنة والهرسك لن يتحقق دون التقيد بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والذود عنها، وهذه المبادئ هي: أن الحدود لا يمكن تغييرها بالقوة؛ وأن المجتمع الدولي لا يقبل "التطهير العرقي" ولا يعترف به؛ وأن حقوق الأقليات يجب احترامها.

وبغير هذه الشروط المسبقة لن يكون السلم الدائم في البوسنة والهرسك مستحيلا فحسب بل سترسى سابقة تثير صراعات جديدة. إن غض الطرف عن استخدام القوة والتفوق العسكري من أجل التوسع الإقليمي وإعادة رسم الحدود سيصب الوقود على مواقع التوتر الأخرى، الأقل توهجا، ولا سيما في البلدان التي تختلط فيها مجموعات إثنية شتى، في البلقان وأوروبا الشرقية. وهذا يعني في الواقع السماح بإمكانية نشوب حروب دائمة فيما بين المجموعات الإثنية.

إن من الأهمية الحيوية بالنسبة لجمهورية مقدونيا أن تشهد نهاية الحرب في البوسنة والهرسك، والحيلولة دون اتساع رقعتها وتحقيق السلم على أسس دائمة. ولهذه الأسباب، وحرصا منا على أمننا وعلى السلم والاستقرار في المنطقة، اتخذنا بالتعاون مع الأمم المتحدة عددا من التدابير الوقائية المؤاتية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على الدور الرئيسي الذي أداه قرار مجلس الأمن ٧٩٥ (١٩٩٢) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في وزع كتيبة من قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا.

فقرار مجلس الأمن الذي أسهم فيه الأمين العام مساهمة كبيرة أثبتت الأيام أنه قرار له ما يبرره وأنه قرار فعال جاء في حينه. إنه يدلل على المزايا الهائلة للدبلوماسية الوقائية. إن قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، والمعززة بكتيبة من الولايات المتحدة، لها أهمية كبيرة لأمننا وللحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة. وتعاوننا مع هذه القوات هو تعاون مثالي، وسيبقى كذلك في المستقبل. وهذه الخطوة زادت زيادة كبيرة من الشعوب بالأمن لدى مواطني جمهورية مقدونيا. ومن ثقتهم بأنشطة صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وبالنسبة لنا كبلد وشعب، فإن مصلحتنا الدائمة تكمن في السلم والتعاون في منطقة البلقان. وبنفس الروح تستهدف جهودنا إقامة علاقات حسن جوار مع جيراننا وحل جميع المشاكل القائمة مع جارتنا الى الجنوب. فالحرب في البوسنة والهرسك، وتنفيذ العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على صربيا والجبل الأسود، ومخلفات الانقسامات التي كانت قائمة بين الكتلتين حتى الأمس القريب، كل هذه أمور تمنع بلدان منطقة البلقان من تصريف شؤونها على أساس مبادئ إقليمية طبيعية. فقد انقطع، عمليا، حبل العلاقات الاقتصادية والثقافية وتعطلت سبل الاتصال والتدفق الحر للناس، وللبضائع والأفكار. وهذا في الواقع وضع مثبط للهمم. ومن أجل الإعداد للقرن الحادي والعشرين وبروز أوروبا مفتوحة الحدود قائمة على التعاون، يصبح من الأهمية بمكان أن تشهد بلدان البلقان تغيرات رئيسية. وهذا يخدم مصلحة جميع الشعوب وجميع البلدان في المنطقة. هذه هي الأسباب التي دفعت مقدونيا لاعتماد سياسات تقوم على علاقات حسن الجوار، والتسوية السلمية للمشاكل وإيجاد تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي عام بين بلدان منطقة البلقان. ونحن مقتنعون اقتناعا حقيقيا بأن المجتمع الدولي سيؤيد بحماس هذه العمليات الجارية في البلقان حرصا منه على السلم والاستقرار. فمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والعمليات التي تجري في إطار المجموعة الأوروبية هي الخيارات الوحيدة لتحقيق السلم والاستقرار والانتعاش الاقتصادي في منطقة البلقان. غير أن هذا يعني ضمنا أيضا أن جميع دول البلقان، التي اختارت الخيار الأوروبي، ينبغي تمكينها من الاندماج التدريجي في إطار المجموعة الأوروبية.

إننا جميعا لا نشعر بالرضا إزاء ركود الاقتصاد العالمي في العام الماضي، وتردي الأوضاع الاقتصادية في العالم، والحالة الاقتصادية في بلدان ومناطق معينة. فعدد العاطلين عن العمل والفقراء والجوعى آخذ في الأزدياد. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن عملية الخروج من الانكماش الاقتصادي كانت أبطأ مما كان متوقعا، مما أعاق من زيادة مشاركتها في تنمية البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

وبسبب هذه الحالة، واقتناعنا الثابت بأن فترة ما بعد الحرب الباردة ينبغي ألا تتحول الى فترة من الصراعات الاقتصادية، فإننا نعتقد أنه يمكن القيام بقدر أكبر كثيرا من العمل التماسا لمخرج من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العالم حاليا. وفي هذا السياق، فإنني مقتنع بأن الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة ستكون مبعث تشجيع كبير على تحقيق زيادة في الطلب العالمي وعلى تحرير التجارة العالمية. وهناك شرط أساسي مسبق في غاية الأهمية من أجل تحقيق هذا الهدف هو نجاح مفاوضات جولة أوروغواي المنبثقة عن مجموعة الاتفاق العام

بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وذلك بتشجيع من قمة طوكيو. ومن الضروري أيضا حل مسألة المتأخرات ومسألة وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال الى الأسواق المالية الدولية. كل هذه الأنشطة تؤيد الرأي القائل بأن التنمية وحدها هي التي تولد المزيد من التنمية، في حين أن الركود لا يؤدي إلا الى الرجوع الى الوراء والفقر.

إن تعزيز حماية حقوق الإنسان يحظى عن جدارة بأولوية أكبر في عمل منظمتنا. ونحن نشعر بالقلق لبلوغ انتهاكات حقوق الإنسان مستويات خطيرة في العام الماضي. ونشعر أن مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان يمثل خطوة ايجابية جدا في الاتجاه الصحيح، ونأمل في أن يسهم الإعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدهما المؤتمر مساهمة كبيرة في إنهاء التطورات غير المؤاتية في هذا المجال الآن.

إن المفاوضات التي جرت في فيينا أظهرت بشكل واضح أن الآليات الحالية لتنفيذ صكوك حقوق الإنسان الحالية ليست فعالة، وإنه ينبغي إدخال تحسينات كثيرة، وخاصة في مجال حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية. واتخذت خطوة هامة في هذا السبيل عندما تم اعتماد الإعلان الخاص بالأقليات في العام الماضي. والخطوات القادمة التي سيؤيدها وفدنا تتمثل في بدء عمليات لجنة حقوق الإنسان المترتبة على الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، وفي دراسة الحاجة الى إنشاء مفوضية سامية للأمم المتحدة للأقليات يكون مقرها الرئيسي في جنيف.

وأود أن أشير الى أن كل المسائل التي لم تحل والمتعلقة بالأقليات الإثنية يمكن أن تؤدي فعلا الى نشوب صراعات عسكرية في المستقبل، وبخاصة في مناطق معينة من العالم، الأمر الذي يعرض السلم الدولي للخطر. ولذلك فإن من الضروري اتخاذ تدابير وقائية فورية في هذا المجال أيضا.

إن جمهورية مقدونيا هي بلد أوروبي يمر بمرحلة انتقال، وهي بلد غير ساحلي، وبلد من بلدان المرور العابر، وبلد نام. وهذه العوامل تسهل في الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها بلدي. ويتعقد الوضع على نحو أكبر بفعل النتائج المترتبة على الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على صربيا والجبل الأسود. وأود أن أؤكد في الحال أننا تقيدنا تقيدا دقيقا بتنفيذ الجزاءات. ونتيجة لذلك، ففي هذه السنة وحدها، انخفض ناتجنا الوطني الإجمالي الى النصف. وانخفضت التجارة الخارجية انخفاضا كبيرا، بينما زادت تكاليف النقل زيادة هائلة، ولحقت بنا أضرار أخرى غير مباشرة أيضا.

واليوم، يتوقف استمرار جمهورية مقدونيا على قيد الحياة، وتتوقف الديمقراطية والتنمية الاقتصادية فيها، أساسا، على المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. وإلا، فإن من المحتمل جدا أن تؤدي التوترات الاجتماعية والانهيار الاقتصادي المحتمل الوقوع الى بروز الأزمة في موقع جديد. وإنني لعلى اقتناع عميق بأنه وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق وقرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣) سيكون بوسع الأمم المتحدة ومجلس الأمن تقديم أشكال ملموسة من المساعدة لنا.

وليس من المتصور أن نتوقع من بلد صغير أن يتحمل الأضرار الناتجة عن إجراءات دولية من هذا النوع وحده ودون تضامن ومساعدة تأتي قبل فوات الأوان. إن المساعدة يجب أن تقدم الآن كإجراء وقائي، وليس بعد اندلاع تلك الصدامات الاجتماعية المحتملة التي قد تكبر فتشكل صراعات جديدة.

وبهذه الروح فإن وفد جمهورية مقدونيا في هذه الدورة سيعرض اقتراحاتنا المباشرة بشأن مشكلة التعويض عن الأضرار الناجمة عن تنفيذ الجزاءات والمشاكل الناجمة عن وضع البلدان غير الساحلية بالاضافة الى مسائل أخرى تتصل بالسلم والتعاون.

إن تعزيز الأمم المتحدة من جميع الجوانب، في فترة ما بعد الحرب الباردة، أمر في غاية الأهمية بالنسبة لجمهورية مقدونيا. إن بلدي ينتمي الى مجموعة بلدان لا يمكن أن تعيش أو تتطور إلا في ظروف تغيب فيه الحرب، في عالم لا يتعرض السلم والاستقرار فيه للخطر. وحيث يكون التعاون الدولي جاريا دون عقبات أو تمييز، عالم يتمتع فيه جميع الناس باحترام كرامتهم الإنسانية.

وفي هذا السياق، سيحرص وفد جمهورية مقدونيا على تقديم إسهامه الكامل في سبيل إنجاح أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وتقوية المنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب فخامة السيد كيرو غليفوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد إيموماليي رحمانوف، رئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

اصطحب السيد إيموماليي رحمانوف، رئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس رحمانوف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن العام الذي انقضى منذ الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة تميز بزيادة نمو سلطة الأمم المتحدة وفاعليتها. وهذا في رأينا شاهد على تفهم أعضاء المجتمع العالمي العميق للحاجة الى التعاون الوثيق البناء من أجل مستقبل أفضل. وإذ نحيل النظر في هذه القاعة التي يتكلم فيها للمرة الأولى رئيس لدولة طاجيكستان ذات السيادة، تتبادر الى ذهني كلمات الشاعر العظيم سعدي:

"إن أبناء الإنسان جسم واحد
لأن الخالق خلقنا جميعا من بداية واحدة"

وإذ أجد نفسي الآن هنا، في مركز تسوية مشاكل العالم كله، أود أولا أن أهنئ السيد صمويل إنسانالي، ممثل غيانا الدائم بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن تحقق هذه الدورة، تحت قيادتكم الماهرة، سيدي الرئيس، نجاحا ملموسا لخدمة البشرية جمعاء. كما أود أن استرعي الانتباه الى العمل الممتاز الذي قام به السيد ستويان غانيف رئيس الجمعية العامة في دورتها الماضية؛ وقد قام بهمة وفاعلية بادارة المداولات التي جرت بشأن مشاكل سياسية معقدة.

وبارتياح كبير أحيي السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، وأعرب له عن امتناننا الصادق لجهوده الدؤوبة من أجل حل الصراعات في شتى بقاع العالم، بما في ذلك بلدي.

إن جمهورية طاجيكستان تخطو خطواتها الأولى باعتبارها أحد أشخاص القانون الدولي، ومن دواعي ارتياحي العميق أن أنوه بمنحنا صونا متساويا في كمنولث الدول ونحن ندرك أن هذا الحق المشرف يلقي على كاهلنا التزامات هامة.

إن العامين اللذين انصرما على استقلالنا، بالاضافة الى ما شهداه من لحظات إيجابية حقا، قد جلبا أيضا محنا صعبة يعاني منها الآن شعبي الصبور المحب للسلم. وسيتعين على المؤرخين دراسة الأسباب الجذرية للحالة السائدة في طاجيكستان حاليا. واعتقد أن مهمتي هي أن أبين نقطة واحدة هي أن أولئك الذين نعتبرهم، على أساس القانون الساري في جمهورية طاجيكستان، مذنبين لشنهم حربا أهلية إنما أذنبوا بانتهاكم الصارخ للركائز الأساسية لأي مجتمع حديث، وأقصد بذلك سيادة القانون.

وكما هو الحال في أي حرب أهلية، إن الحرب الأهلية في طاجيكستان لا يمكن أن يكون فيها منتصرون. ومهمتنا الملحة كأمة هي العمل بأسرع ما يمكن على التئام الجروح الدامية التي سببتها لبلدنا.

إن اهتمام المجتمع الدولي بطاجيكستان مفهوم ولا غرو كذلك في تنوع الآراء التي نسمعها تحليلا للأحداث في الجمهورية. وأود أن أتقدم ببعض الايضاحات الضرورية حول عدد من المسائل.

إننا الآن وقد شرعنا في مسيرتنا على طريق التطور المستقل، نجابه مشاكل سياسية واجتماعية - اقتصادية ضخمة في هذه الفترة الانتقالية.

إن اقتصادنا الوطني كان قد بنى باعتباره جزءا واحدا صغيرا من المجمع الاقتصادي الضخم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وكان اقتصادنا قائما أساسا على تزويد الغير بالمواد الخام. وبانهيار تلك الروابط الاقتصادية، ما فتئت جمهوريتنا تجابه العديد من المشاكل التي قد يتعذر تماما حلها. وقد حدث انخفاض رهيب في مستوى معيشة شعبنا، كان من الحتمي أن تترتب عليه زيادة حدة التوتر الاجتماعي.

إن الصراع على السلطة الذي حدث في نفس الوقت، ومحاولة الاستيلاء على السلطة بصورة غير شرعية وبالقوة وبوسائل غير ديمقراطية قد أديا الى تقسيم مجتمعنا وأسفرا عن حرب أهلية حمقاء بين الأشقاء.

ونتيجة ذلك معروفة، فهناك الآلاف من الأشخاص الذين تحطمت حياتهم والآلاف من الموتى والجرحى واللاجئين والمفقودين، وهناك أضرار سياسية واجتماعية واقتصادية لا حد لها لحقت بجمهورية طاجيكستان.

إن عدم الاستقرار الداخلي هو السبب الرئيسي للفوضى الاقتصادية والسياسية والبلبلة القانونية الكاملة والانخفاض الكبير في الانتاج. وإن مستقبل شعبنا ومستقبل دولة طاجيكستان يتعرضان للخطر.

وقد أرست الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان التي انعقدت في هذه الظروف دعائم جديدة لإقرار السلم والوئام الأهلي في بلدنا. وقد قرر المجلس الأعلى أن يكون حل جميع المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار الدستور وحده. وسن عددا من القوانين الهامة لتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين ولتمكينهم من العودة الى ديارهم والى الوظائف التي كانوا يشغلونها في وقت السلم.

ووفقا للدستور، انتخبنا قيادة للمجلس الأعلى وشكلنا حكومة، واليوم أصبح مجتمعنا وشعبنا مدركين أن أعلى سلطة في الدولة ينبغي أن تكون القانون، والقانون وحده.

وباعتباري رئيسا للدولة، أعلن من فوق هذه المنصة أننا سنتمسك بالمبادئ الرئيسية للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي وميثاق باريس وسائر الصكوك الدولية للدفاع عن القانون. ونحن مصممون على إحداث تحولات ديمقراطية في بلدنا، وعلى الاعتراف بالاختيار الفلسفي والديني والأيديولوجي والسياسي للفرد واحترامه باعتباره حقا غير قابل للتصرف.

إننا وقد عملنا تحت ضغط المشاكل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الملحة، نجحنا في وقت قصير في إزالة الحصار الاقتصادي من جميع مناطق الجمهورية وبدأنا إعادة بناء اقتصادنا الوطني المدمر وتنفيذ إصلاحات اقتصادية بغية الإحلال التدريجي للسوق الحر.

منذ بداية استعادة جمهوريتنا، تمسك برلماننا بمبدأ سيادة القانون، وفي قيامه بذلك وضع عددا من التدابير، كما أصدرت الهيئة الرئاسية للمجلس الأعلى ثلاثة مراسيم خاصة بشأن العفو العام. ألا يشير هذا الى إننا نعمل على حل المشاكل التي تراكمت في بلدنا بالوسائل السياسية؟ إننا على استعداد للحوار مع جميع القوى الاجتماعية في بلدنا لتحقيق المصالحة الوطنية والوئام الأهلي والاستقرار في طاجيكستان.

إننا نود أن نتعاون بشكل بناء مع القوى التي تعمل في إطار القانون القائم وتحترم مبادئ الديمقراطية المقبولة بشكل عام، أيا كان اتجاهها السياسي. وأود أن أبلغ المجتمع العالمي بأن طاجيكستان تعمل بشكل نشط على تحسين قوانينها الانتخابية وإعداد مشروع لدستور جديد يولي فيه أقصى قدر من الاهتمام لجميع المشاكل المتعلقة بضمان وحماية حقوق الانسان غير القابلة للتصرف.

وفيما يتعلق بتسوية مشاكلنا السياسية الداخلية، نحن نشعر بقلق بالغ بشأن محاولات إضفاء صبغة إقليمية على الصراع الداخلي في طاجيكستان، وهو صراع لا يزال دائرا في عدد من المناطق على طول الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية. لقد أسفر تفجر الصراع هذا الصيف عن ضياع عشرات من الأرواح.

واسمحوا لي بأن أخبر الجمعية باختصار بوجهات نظري بشأن الأسباب الحقيقية للتوترات على طول الحدود وفي داخلها.

يعرف الجميع أن طاجيكستان كانت حتى وقت قريب تتعرض بشكل منتظم لأعمال تدخل مسلح دون مبرر من أراضي بلد مجاور. وبطبيعة الحال، نحن نفهم صعوباته الداخلية المتعلقة باقرار الادارة المركزية للدولة، لكن الحقائق لا يمكن إنكارها، ونحن نواجه الآن الحاجة الى التعامل بشكل جاد مع مسألة الدفاع عن النفس.

إننا لا نضع خطة عدائية فيما يتعلق بأفغانستان والتدابير التي اتخذناها ونتخذها لتعزيز دفاع حدودنا التي هي أيضا حدود كمنولث الدول المستقلة - لا تتجاوز ما هو منصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وتتفق اتفاقا تاما مع قواعد العلاقات الدولية المقبولة بشكل عام.

لكن هذا لا يعني بطبيعة الحال، أن هذه هي الطريقة الوحيدة لحل المشكلة، وهنا، نجد مدعاة للتشجيع في التسارع الملحوظ في عملية المفاوضات مع سلطات كابول. لقد توصلنا الى عدد من الاتفاقات الإيجابية بشأن قطاع واسع من المسائل، بما في ذلك تطبيع الحالة على طول الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية. ونحن نعتقد أن الحوار الدائم الموضوعي مع قيادة دولة أفغانستان الاسلامية سيساعدنا على إزالة

بعض عوامل الإهاجة المعروفة.

فمن دواعي الأسف البالغ أن ثمة موارد طائلة تنفق لدعم العناصر الهدامة القائمة على أراضي أفغانستان، وهذه العناصر - التي ذهبت الى هناك من طاجيكستان - تضع خططا، بمساعدة مجموعات متطرفة وقوى الإرهاب الدولي لتغيير بنية الدولة في بلدنا بالقوة. وهنا يثور سؤال مشروع؛ أليس من الحكمة استخدام هذه الموارد للبناء بدلا من الهدم؟

وثمة مشكلة أخرى نصادفها هي مشكلة اللاجئين الطاجيكستانيين في أفغانستان. وهناك روايات عديدة بشأن الطريقة التي انتهت بهم الى أراضي أفغانستان. لكن ليست هذه النقطة الرئيسية، وإنما النقطة الرئيسية هي أنه ينبغي عليهم أن يعودوا الى ديارهم بأسرع وقت ممكن. ونحن نعرب عن شكرنا الخالص لحكومة أفغانستان والى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، اللذين يوليان اهتماما بالغا لهؤلاء الناس. حتى منتصف أيلول/سبتمبر، عاد أكثر من ٢٥ ألف لاجئ طاجيكستاني الى ديارهم الدائمة من أفغانستان. وهذا يقدر بنصف العدد الإجمالي، ونحن نأمل أن تستمر عملية العودة الطوعية وأن نتمكن - بمساعدة سلطات أفغانستان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - من وضع حد نهائي في المستقبل القريب لهذه المسألة المؤلمة.

لقد أنهينا بالفعل إعدادنا للتوقيع على اتفاق ثلاثي بين طاجيكستان وأفغانستان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ونأمل أن يوقع هذا الاتفاق بأسرع وقت ممكن.

ومن منصة الأمم المتحدة هذه، أود أن أقول شيئا آخر في هذا الشأن، إننا لعلى اقتناع راسخ بأن تأييد حكومة أفغانستان في الجهود الرامية الى إعادة السلم الى الأراضي الأفغانية التي عانت كثيرا لن يكون لصالح ذلك البلد فحسب وإنما لصالح المنطقة والعالم كله أيضا. لقد أنفقت بعض الدول في وقت من الأوقات قدرا كبيرا من الموارد على الحرب في أفغانستان، وأنا أرى أن الوقت قد حان للمساعدة على استعادة الحياة السلمية هناك، إن أفغانستان القلقة غير المستقرة على حال ستشكل تهديدا - وذلك ليس لطاجيكستان وحدها.

فيما يتعلق بمشاركتنا في كمنولث الدول المستقلة، يجب أن أؤكد أن طاجيكستان تؤيد تقوية الكمنولث مع الاحترام الكامل لسيادة واستقلال دوله الأعضاء. وفي هذا السياق، أود أن أشير الى أهمية مجالين من مجالات أنشطتنا في إطار كمنولث الدول المستقلة، وهي أنشطة هامة للغاية بالنسبة لطاجيكستان. إنني أتكلم عن العلاقات مع روسيا ومع دول آسيا الوسطى.

إن روسيا، باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن تواجه محنا كثيرة محاولة أن تأخذ على عاتقها مهمة صيانة السلم والاستقرار في جميع أراضي الاتحاد السوفياتي السابق تقريبا. ولذلك، فإن شعوب الاتحاد السوفياتي السابقة بما في ذلك طاجيكستان، تثني على جهود حفظ السلام التي تبذلها روسيا وترحب بها.

إن هناك دورا إيجابيا في استقرار الحالة في بلادنا يؤديه الدعم الأخوي من جانب أوزباكستان وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان. وطاجيكستان تشكر أيضا الولايات المتحدة وجميع بلدان أوروبا وآسيا التي قدمت يد المساعدة إلينا خلال أيام مروعة حالكة.

ونحن نأمل أن يرفع اسم طاجيكستان بسرعة من القائمة السوداء التي نعدد بها مناطق الصراع. وفي هذا الصدد نعتمد على مساعدة المجتمع العالمي الملموسة في استعادة اقتصادنا الوطني الذي دمرته الحرب والكوارث الطبيعية. إن هذا البلد الغني بموارده الطبيعية والذي له جاذبيته من حيث الفرص الاقتصادية، يحتاج الى مساعدة هادفة حتى يولد من جديد. واسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل في أن يمنح بلدي هذه المساعدة وذلك الدعم بشكل طبيعي ووفقا للمبادئ المقبولة بشكل عام في الممارسة العالمية.

إن طاجيكستان التي مرت بأهوال حرب أهلية، تنظر بقلق بالغ الى مسار الأحداث في البؤر الساخنة على كوكبنا، وإننا نعرف ألم ومعاناة شعب الصومال، ونحس بعمق المأساة التي لا معنى لها التي تعانيها شعوب يوغوسلافيا السابقة ونعرف أيضا من تجربتنا الخاصة بالمأزق الذي تعرضت له مناطق القوقاز بعد زوال الاتحاد السوفياتي. مدى القوى التدميرية للصراعات المحلية، ولهذا فإننا نوجه نداء عاجلا الى المجتمع الدولي لمضاعفة جهوده لإنهاء ومنع ذلك النوع من الصراعات. ونحن على اقتناع راسخ بأن قوة السلاح، مهما كان تهديدها وتخويفها، لا يمكن أن تحل ولو مسألة واحدة من المسائل التي هي مثار خلاف.

وفي هذا السياق، إننا نشعر بقلق بالغ بسبب الاتجار غير المشروع بلا ضابط ولا رابط في الأسلحة في مناطق تتسم بعدم الاستقرار البالغ. إن ما يحدث هو أساسا تسليح مكثف لمناطق بأكملها. إن بوسعنا حقا أن

نتصور مدى الصعوبة البالغة التي تصادف في سحب الأسلحة من سكان حصلوا عليها على نحو غير مشروع. إننا نرفع صوتنا معلنين خطر ذلك الاتجاه الفتاك مستندين في ذلك الى تجربتنا الخاصة المريرة.

واليوم، يقترن هذا الخطر المدمر على اقتصادنا بخطر آخر: ألا وهو طموح عدد من البلدان في الحصول على الأسلحة النووية أو التكنولوجيا اللازمة لصنعها. إنا كبلد يمتلك تكنولوجيا استخراج اليورانيوم وتجهيزه مبدئيا، نعارض بشكل قاطع استخدام مصادر الطاقة التي لا تقدر بثمن لأغراض غير سلمية.

وإننا نعرب عن تأييدنا غير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار، ونأمل أن يقرر مؤتمر الدول الأطراف في تلك المعاهدة، المقرر عقده في عام ١٩٩٥، تمديدها الى ما لانهاية.

وكما تعرف الجمعية، لقد أثارت نهاية الحرب الباردة والمواجهة بين القطبين آمالا هائلة لدى شعوب العالم، وللأسف، لم تبرر الأحداث حتى الآن الكثير من هذه الآمال. بيد أن هناك مكانا واحدا في العالم نشهد فيه أحداثا سياسية مرموقة. لقد شعرنا بارتياح عميق للاتفاقات التاريخية التي توصلت اليها منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل بشأن الاعتراف المتبادل.

وإننا نرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ونثني على دور ذلك البلد العظيم في دعم السلم والاستقرار على الأرض.

إن المسائل التي ستناقشها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تبين أنه يوجد الآن اتجاه قوي صوب تكافل الأمم. ونحن في طاجيكستان مقتنعون بهذا.

وإننا نثني على عمليات صون السلم والجهود الإنسانية للأمم المتحدة. ونحن نشعر بالفخر بصفة خاصة بمبادرة طاجيكستان لإدراج مؤسسات كومنولث الأمم في أنشطة صون السلم العريضة على أراضي بلدنا، وتلك المبادرة لم يغفل أمرها.

لقد مددت ولاية وجود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد عصمت كتاني في طاجيكستان. وقد عملت الجمهورية على نحو مثمر مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة، وممثل المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وممثلي منظمات أخرى غير حكومية ودولية.

ونقدم امتناننا الخاص الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يرصد باستمرار تطورات الحالة في طاجيكستان وحولها. ويراودنا الأمل الوطيد في أن تنصب جهود مجتمع الأمم على نحو متزايد على ضمان تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة.

ونؤيد من كل قلوبنا المبادئ والتوصيات الخاصة بجدول أعمال القرن ٢١. ونشعر بأن إنجاز الأهداف الهامة في جدول الأعمال هذا، مثل نقل التكنولوجيا والموارد، سيكون له أثر إيجابي على مناطق الكوارث مثل بحر الآرال ومناطق الفقر المدقع.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن شعبي، الذي بدأ الآن السير على طريق إنشاء دولته الخاصة به والذي تغلب على مصاعب كبيرة تواجهه في هذا المضمار، يتطلع الى المستقبل بمشاعر من التفاؤل العظيم الذي سيكون له ما يبرره على ما أتعشم.

ولن ندخر جهدا أو طاقة في سبيل بناء دولة مستنيرة وديمقراطية وشرعية حقا تنجح في تبؤ المكان اللائق بها بين بلدان العالم المتحضر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد إيموماليي رحمانوف، رئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد أسياس أفورقي، رئيس دولة اريتريا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمتع الجمعية الآن الى خطاب رئيس دولة اريتريا.

اصطحب السيد اسياس أفورقي، رئيس دولة اريتريا داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس دولة اريتريا، فخامة السيد أسياس أفورقي، وأن

أدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أفورقي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم، على انتخابكم لرئاسة دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين.

وإنني أشعر بالفخر والسعادة بصفة خاصة لأن ألقي خطابي أمام الجمعية العامة بالنيابة عن شعب كافح طوال نصف قرن من أجل استعادة حقوقه الوطنية وحقوقه الإنسانية الأساسية، وقام رغم الانتصار العسكري الساحق الذي حققه بخطوة لم يسبق لها مثيل وذلك بتنظيم استفتاء حر ونزيه للانضمام الى مجتمع الدول المستقلة على أساس رغبته التي أعرب عنها بحرية وبناء على اسس قانونية راسخة.

وإنني إذ أتكلم هنا اليوم، لا يسعني إلا أن أتذكر النداءات التي أرسلناها سنة بعد أخرى الى الجمعية العامة والى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واصفين معاناة شعبنا ومطالبين بالتعاطف المشروع والدعم والاعتراف. لم نناشد الأمم المتحدة بوصفها ممثلا للمجتمع الدولي فحسب، ولكن أيضا بسبب مسؤوليتها الخاصة تجاه اريتريا، لأن الأمم المتحدة هي التي قررت في عام ١٩٥٠، في بداية الحرب الباردة، حرمان شعب اريتريا المستعمر من حقه في تقرير المصير، ومن ثم ضحت بحقوقه الوطنية والإنسانية إرضاء للمصالح الاستراتيجية للدولتين العظميين.

إن الأمم المتحدة إذ اتخذت ذلك القرار، أكدت أنه صك دولي يمكن للجمعية العامة أن تنظر في أمره في أي وقت ولكن طوال الـ ٤١ سنة التالية، وبينما كانت حرب عدوانية وحشية تشن ضد شعب اريتريا -وذلك في البداية بدعم نشيط من جانب الولايات المتحدة وبعد ذلك، وبدرجة أشد وأدهى بتورط هائل من جانب الاتحاد السوفياتي - وبالرغم من النداءات المتكررة الصادرة من الشعب الأريتري، - رفضت الأمم المتحدة أن ترفع صوتها دفاعا عن شعب قررت مستقبله على نحو ظالم وكانت متعهدة بحمايته. ولم يحدث طوال ٤١ سنة أن أدرجت اريتريا، التي كانت مسرحا لأطول حرب في افريقيا، وضحية لبعض من أفدح انتهاكات حقوق الانسان، كبند على جدول أعمال الأمم المتحدة.

إن هذا الصمت الذي يصم الآذان قد آلم شعبنا، وأطلق أيضا يد المعتدين مما أدى إلى إطالة معاناتنا وزيادة التضحيات التي تعين علينا تقديمها. بيد أنه لم يهز تصميمنا ولم يزعزع إيماننا بعدالة قضيتنا وحتمية انتصارنا. وثمة مثل أريتري يقول: "إن عصا الحقيقة قد تصبح أرق ولكنها لا يمكن أن تُكسر". وبالفعل سادت العدالة في نهاية المطاف، وهذا مصدر أمل وسعادة لا للشعب الاريتري فحسب، بل لجميع الذين يعزون العدالة والسلم.

وبينما نبتهج بالسلم والحرية اللذين تحققا والامكانيات الواعدة التي تكمن أمامنا نواجَه بحقيقة وجود بلد مخرب وسكان منكوبين. إن مدى التدمير المادي والاقتصادي الذي حل ببلدنا، فيما يتعلق بالبنية التحتية والصناعة والزراعة والتعليم والخدمات الصحية، فضلا عن فداحة الخسائر البشرية المؤلمة - موت أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ شخص، ونفي ربع السكان، والتشريد الشامل، وما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ معاق ويتيم - أمران مروعان بحسب جميع المقاييس، وعلى وجه الخصوص عندما يقاسان إزاء مواردنا الضئيلة والحجم الصغير لسكاننا.

وبقدر ما هي مشاكلنا هائلة إننا على ثقة بأنه يمكننا أن نعيد بناء بلدنا المخرب وأن نوفر حياة لائقة لأنفسنا، وبأننا سنفعل ذلك. وإننا على اقتناع راسخ بأن المساعدة الخارجية مهما كانت سخية، لا يمكن بذاتها أن تحل ما لدينا من مشاكل. والخلاص يعتمد في نهاية المطاف على جهودنا الذاتية، وعلى تعبئة مواردنا واستعمالها على نحو فعال. ولكننا مع البدء بإزالة الركام وجمع الشتات بعد ثلاثة عقود من الحرب والتدمير، نجد أن مواردنا محدودة لدرجة أنها لا تكفي بالمهمة الرائعة المتمثلة في إعادة تأهيل اقتصادنا والانطلاق به. ولا يسعنا إلا أن نسأل ما يلي: هل ستقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مساعدتنا هذه المرة أو هل ستذهب نداءاتنا مرة أخرى أدراج الرياح؟

إن اريتريا، في هذا المنعطف الخطير من تاريخها، تحتاج إلى العون والمساعدة الدوليين وهي تستحقهما، لا لأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتحملان مسؤولية خاصة تجاه اريتريا فحسب، بل أيضا لأنها اختبار لـ "خطة للسلام" التي وضعتها الأمم المتحدة والمفهوم العام لبناء السلم واريتريا لم تحصل على السلم والاستقرار فحسب، بل حققت إنجازا فذا يتمثل في إقامة علاقات صميمة من التعاون مع عدوتها السابقة اثيوبيا. إنها تعالج مهمة إعادة الإعمار بدعم ومشاركة شعبيين، وبالتزام وتصميم، وبسياسات سليمة ومرنة، وباستخدامها العاقل والفعال للموارد المحدودة، وباستعداد ظاهر لتعزيز التفاهم والتعاون الإقليميين.

والمؤسف أن استجابة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حتى الآن لم تكن مشجعة. وعلى الرغم من أن

التعامل النشط للأمم المتحدة مع الاستفتاء كان جديرا بالثناء بصورة عامة، فإن إسهامات الأمم المتحدة في الاستفتاء الاريتري - إحدى أشد العمليات الانتخابية نجاحا التي شاركت الأمم المتحدة فيها على الإطلاق - بلغت أقل من مليوني دولار، وهو مجموع ضئيل مقارنة بعشرات الملايين من الدولارات المكرسة لعمليات مشابهة فشل العديد منها فشلا ذريعا. وبالمثل بقيت استجابة المجتمع الدولي لبرنامج إعادة توطين نصف مليون لاجئ اريتري من السودان بعيدة كل البعد عن التوقعات المعقولة، ولم تجد الحكومة بديلا من البدء بالبرنامج بصرف النظر عن الأموال والمشاكل المتوقعة، واريتريا أيضا شرعت في برنامج حاسم لتسريح الجيش - سرحت في المرحلة الأولى ما يقرب من ثلث جيشها الذي يتألف من ٠٠٠ ٩٠ رجل - من دون إسهام الأمم المتحدة أو إسهام آخر. وتعين عليها أن تخفض عددا من مشاريعها لإعادة التأهيل والتنمية وأن تستعرض المال لتحويل المرحلة الأولى هذه.

ولدى اضطلاعنا بالجهود الرامية إلى تعبئة الموارد الدولية، ووجهنا مرارا بأعذار مثل "الافتقار إلى الأموال"، و "المطالب التنافسية"، و "أولويات أكثر إلحاحا" و "إرهاق المانحين". قد يوجد بعض الحقيقة في هذا كله، ونحن نقدر القيود التي يتعرض بعض المانحين والجهود الجديرة بالثناء التي يبذلونها. ولكن أعتقد بأنه لا يمكننا أن نتردد وينبغي ألا نتردد في الاعتراف بأن برنامج المساعدة الدولي بصورة عامة يشوبه خلل عميق، وهو غير منصف وغير عادل وذو بنية ناقصة مما يجعله لا يستجيب للاحتياجات الحيوية للمجتمعات المتلقية. ويبدو أن المساعدة وكميات الإعانة تتقرر لا على أساس الحاجة أو القدرة على جعل المساعدة ذات فائدة، بل - حتى بعد إعلان انتهاء الحرب الباردة - على أساس مصالح المانحين وجداول أعمالهم. علاوة على ذلك، يميل المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر استجابة لإطفاء الحرائق من استجابته لمنع اندلاعها، وعندما تطفأ الحرائق يشيح بوجهه عما تبقّى من بقايا كامنة قابلة للاحتراق.

إن إحدى أكثر سمات الوضع الدولي الراهن إقلاقا هي تهميش قارة افريقيا بأسرها. إن كل الدلائل تشير إلى أن افريقيا آخذة في التراجع وهي محل إهمال، الأمر الذي يؤدي إلى الفقر الذي لا يطاق، ومعاناة ويأس الملايين من شعبها. وليس هناك إنكار بأن عبئ المسؤولية عن هذه المشاكل يقع أولا وفي المقام الأول علينا نحن الافارقة. ولكن أعتقد بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواجه على نحو مباشر الحقيقة بأنه يتحمل أيضا المسؤولية عن محنة افريقيا. إن العديد من الديكتاتوريين الذين زرعوا الكثير من الفوضى والمعاناة جاءت بهم إلى الحكم في الواقع جماعات من المجتمع الدولي وأبقتهم خلال سنوات الحرب الباردة. ولعل الأخطر من ذلك حقيقة أن السياسات الاقتصادية المخزية والمشاريع الفاشلة كانت عموما من وضع المانحين الدوليين وموافقتهم ونُفذت بتوجيه جيش من الخبراء والمستشارين الأجانب.

وفي عالمنا الحاضر الشديد الترابط، إن تهميش افريقيا وفقر ويأس شعبها وشبابها لا يمكن أن تبقى آثارها محصورة داخل حدود القارة. إن من المؤكد أن تهدد الرخاء والاستقرار العالميين. ويجب القضاء في الوقت الحسن على الشعور المتزايد بالإحباط والاستياء اللذين قد يؤديان إلى الانفجار. ويجب أن تأخذ افريقيا مرة أخرى بزمام مصيرها ويجب على شعبها وقادتها أن يبحثوا بعمق في مواردهم الإنسانية والمادية وأن يخرجوا بالحكمة والاستراتيجية والالتزام لإنقاذ افريقيا من هذه الحمأة. ولكن حينما يسيرون على هذا الطريق الصعب يجب على المجتمع الدولي أن يمد لهم يد المساعدة، ليس على شكل صدقات تزيد من تبعيتهم، وليس بصفقات ومشروعات مألوفة تضيع هباء، أو بصيغ ومواقف متصورة سلفا تتمثل في "أننا نعرف ما هو أفضل"، ولكن بروح الشراكة المكرسة لمساعدة افريقيا على الوقوف على قدميها والمشاركة في إثراء الحياة الإنسانية وحماية البيئة.

وبطبيعة الحال ليس كل شيء في افريقيا قاتما. فكما أن الفشل الإنساني الفادح ليس قاصرا على افريقيا - وتشهد على ذلك الأحداث التي تجري في البوسنة والهرسك وفي الاتحاد السوفياتي سابقا وفي أماكن أخرى - فإن لافريقيا حصتها من التطورات والنجاحات الإيجابية الباعثة على النهوض. إننا نتابع باهتمام كبير الجهود المصممة والمبشرة بالخير التي تبذلها بلدان افريقية عديدة على المستوى المحلي وفي السياق الإقليمي. وعلى الرغم من الإهمال وأوجه الظلم من جانب المجتمع الدولي تشن شعوب افريقية كثيرة بتصميم حربا على الفقر والإجحاف الاجتماعي. ففي الجزء الذي نوجد فيه من القارة، بدأت اريتريا واثيوبيا بالفعل في التعاون الاقتصادي ذي الفائدة المتبادلة، كما أنهما تعملان مع بلدان القرن الافريقي الأخرى على إنشاء آلية إقليمية لتعزيز السلم والتعاون. ونعتقد اعتقادا قويا أنه ينبغي الاعتراف على نحو واف بكل التطورات الإيجابية الكثيرة في أفريقيا.

وبالنظر إلى التطورات الإيجابية في القرن الافريقي تثير المأساة التي تعصف بالصومال قلقنا

العميق. وفي الوقت الذي فيه كان سفك الدماء بين أشقائنا في الصومال يتخذ أبعادا تبعث على الأسى ويتردد كثيرون في اتخاذ موقف ما، أيدنا بقوة التدخل البناء من جانب المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة لإنقاذ الأرواح وللمساعدة في تخليص الصومال من التدمير الذي كانت تنزلق إليه. وعلى الرغم من معارضتنا، من حيث المبدأ للتدخل العسكري الخارجي، أدركنا مؤخرا أن الحالة غير العادية في الصومال تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية.

ولذلك رحبنا بارتياح كبير بقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الصومال. وبشعور من التشجيع سعينا على نحو انفرادي وبالاقتران بشركائنا الإقليميين أن نضمن أن يكون التدخل موجها لتحقيق أمن واضح وشامل، وأهداف سياسية وإنسانية. ولم نتردد في المشاركة بوجهات نظرنا في حجم قوة التدخل اللازمة لنجاح المهمة ونوعها وطول بقائها. بيد أن وجهات نظرنا لسوء الطالع لم تحظ بالاهتمام على الرغم من أننا كنا ولا نزال في وضع يمكننا على نحو أفضل من تفهم حقائق الحالة في الصومال المجاورة والعمل في ضوء تلك الحقائق.

وعلى أي حال نعترف بالإنجازات التي حققها التدخل الدولي في الصومال ونقدر هذه الانجازات. إن تحسن الحالة الإنسانية واتفاقات اديس ابابا في آذار/مارس ١٩٩٣ بشأن المصالحة الوطنية خطوات رئيسية إلى الأمام. وفي نفس الوقت إن تدهور الحالة الأمنية في مقديشو والخسائر المتزايدة في الأرواح البشرية بما في ذلك النساء والأطفال، تلقي ظلالا كثيفة على التدخل في الصومال. إن الأخطاء المتكررة في تناول هذه الحالة أدت بالكثيرين إلى الدعوة علنا إلى الإنهاء الفوري لهذا التدخل.

ونحن مقتنعون بأن الانسحاب العاجل لقوات الأمم المتحدة - الذي حذرنا بقوة من حدوثه منذ البداية - ليس من شأنه أن يشير فقط إلى عدم التزام من جانب الولايات المتحدة بالتدخل بل من شأنه أيضا أن يجعل في نهاية المطاف موقف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال غير مقبول. وهذا منشأنه أن يغرق الصومال في مأساة أشد سوءا من الفوضى التي شجعت على التدخل في المقام الأول. ومن ثم نحث الولايات المتحدة والمجتمع الدولي كله على مواصلة مهمتهما في الصومال وعلى تحمل مسؤوليتهما تجاه الشعب الصومالي في وقت شدته. كما نحثهما على أن يعيدا النظر بصراحة وهدوء في هذا التدخل حتى اليوم، وأن يستفيدا من النجاحات والإنجازات التي تحققت، والأهم من ذلك أن يعترفا بالأخطاء وأن يعملا على تصحيحها.

ونعتقد بإخلاص أن بلدان المنطقة التي أهمل دورها حتى الآن عن عمد أو بطريقة أخرى، يمكن أن تسهم إسهاما بناء في الجهد الدولي. إن مجرد التشاور مع هذه البلدان على نحو غير رسمي بين حين وآخر، كما كان يحدث في الماضي، غير كاف. من اللازم أن تصبح جزءا في العملية بطريقة رسمية أكثر جدية لأن الأمر يهمها ويؤثر عليها على نحو مباشر أكثر من أي شخص خارج المنطقة.

ومما يبعث على السعادة أن قيام دولة اريتريا الجديدة يتزامن مع نهاية الحرب الباردة، وعصر التنافس بين الدولتين العظميين الذي سبب البؤس الإنساني الشديد وأدى إلى الشلل الحقيقي للأمم المتحدة. ونحن شأننا في ذلك شأن الإنسانية جمعاء، نعلق الأمل الكبير على العهد الجديد، على إمكانية قيام الأمم المتحدة بدور معزز يجعلها بحق ممثلة لنا "نحن شعوب العالم". ومع ذلك ليست لدينا أوهام ببزوغ نظام عالمي جديد أكثر عدالة وانصافا. إننا نرى داخل الأمم المتحدة وخارجها، الكثير من العادات والممارسات القديمة التي لا تبعث على أي وهم. وعلى الرغم من أننا نأمل في تحقيق النجاح نعتقد أن جوانب الفشل في مبادرات الأمم المتحدة تتجاوز بكثير أوجه نجاحها، فالإجحاف باق داخل الأمم وفيما بينها.

إننا نشعر بالرعب إزاء التحديات التي لا تزال تواجه الإنسانية وندرك بعمق إمكانياتنا الضئيلة. ومع ذلك لدى اريتريا التصميم على القيام بإسهامها الضئيل في تحسين الحياة الإنسانية في هذه البقعة من العالم التي نعيش فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة أن أتقدم بالشكر إلى رئيس دولة اريتريا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد إيزايس أفويرقي، رئيس دولة اريتريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية لبنان.

اصطحب السيد رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية لبنان، سعادة السيد رفيق الحريري، وأدعوه الآن إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد الحريري (لبنان): يطيب لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأن أنوه بنجاح سعادة السيد ستويان غانيف سلفكم في رئاسة الدورة السابقة للجمعية العامة.

وفي الوقت الذي أسجل فيه التقدير لسعادة الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي للجهد المميز الذي يبذله في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وقيامها بالأعباء المتكاثرة الملقاة على عاتقها خدمة للسلام العالمي، لا يسعني سوى أن ألاحظ بأن التغييرات التي يشهدها عالمنا تُحمل الأمم المتحدة مسؤوليات جديدة ينظر إليها لبنان رئيسا وحكومة وشعبا بأمل وثقة ويجدر بالجميع العمل على توفير الوسائل اللازمة لها. كما أنها تفرض عليها التأقلم مع متطلبات المرحلة المقبلة الحافلة بالمستجدات.

ولا يفوتني أن أرحب بالدول الجديدة التي انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة مؤخرا لتؤكد شمولية هذه المنظمة وعالميتها وتعزز الحاجة المتزايدة إليها.

على مشارف السنوات الأخيرة من هذا العقد، التي ينطوي معها تاريخ قرن من عمر البشرية، تتراءى أمامنا صورة واضحة لقضايا الشعوب، يفترض بالعقل المدرك وحده أن يعالجها. فلقد دلت تجارب الكثيرين، في الصراعات العديدة التي حفلت بها أحداث هذا القرن، أن طريق السلام هي الأفضل بعد استنفاذ الطرق الأخرى كلها، وانتهاء الانقسام الذي ميز العالم وصبغ العلاقات الدولية بالحدة والتأزم لعقود طويلة. فالعالم بات مهيئا لرؤية موحدة للإنسان، قائمة على القيم والحقوق. وإن منظمة الأمم المتحدة، التي عانت طويلا من صراعات شلت قدراتها وجمدت إمكانياتها، تواجه اليوم مطالب متزايدة لا سابق لها للحفاظ على السلام، وهي وإن خرجت عن الحدود التقليدية التي اعتادت المنظمة الدولية على سلوكها، إلا أن هذا يدل على مدى الحاجة في الوقت الحاضر إلى هذه المرجعية الدولية التي توحي بالثقة والصدقية لمعالجة القضايا والنزاعات بصورة عادلة وسلمية.

فنحن نؤمن بأن التفاهم بين الدول والشعوب منوط بتوفير الديمقراطية وصون حقوق الإنسان، مما يعطل النزاعات الإقليمية والعالمية إلى حد كبير، ويحقق إحدى الركائز الأساسية في نظام الأمم المتحدة كما نص على ذلك ميثاقها. هذا الميثاق الذي لا يسعني هنا سوى أن أذكر بمساهمة لبنان في إطلاقه كما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال مشاركة لبنان في اللجنة الخاصة التي كلفت بوضع صياغته.

إن لبنان العريق بالتزامه الثابت بمبادئ الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وبنجاحه بصونها، على الرغم من المخاطر التي تهددته لسنوات طويلة، إنما هو وفي للركائز الأساسية التي يقوم عليها مجتمعه المتنوع، المنفتح والخلاق. فلبنان الذي تغلب على سنوات المحنة التي عصفت به يواجه قضاياه المصيرية من جديد بوحدة وطنية منيعة ومتجددة. وقد كرس لبنان في ثوابته الوطنية تلك المبادئ، فنص دستوره الجديد على أنه "عربي الهوية والانتماء، عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، وعضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء".

هذه التجربة الفذة التي مر لبنان بها يستأهل تدعيمها عناية منكم وتعهدا من المجتمع الدولي، ليس فقط في تقديم العون المادي، والإسهام في إعادة بناء ما هدمته الحرب، وإنما في العمل على تدعيم النظام اللبناني الذي تظهر الحاجة ماسة إلى مثاله اليوم في العالم، حيث تفجر العديد من الصراعات العرقية والدينية في مختلف المناطق. فلبنان، القديم العهد بالعيش المشترك والاعتدال والتسامح، والذي يرتكز في أحد مقوماته الأساسية على هذه القيمة الإنسانية

السامية، يمكنه أن يكون نموذجا حيا للباحثين عن صيغ ناجحة للعيش المشترك حتى بالنسبة إلى المجتمعات المتقدمة، خصوصا بعد أن عبر فوق جسر المآسي إلى شاطئ الوفاق والتآلف. إن الغالبية العظمى من اللبنانيين عاشت الحرب ونتائجها دون أن تؤمن بها وبأسبابها. مليون طالب كانوا يذهبون إلى المدارس والجامعات خلال الحرب ليعبروا بالعلم المتواصل عن رفضهم لها. الغالبية ذاتها كانت تقوم بواجباتها تجاه المجتمع وتجاه الدولة في كثير من المناطق. وحتى الجرائم العادية لم تزد بنسبة ملحوظة خلال الحرب.

كل هذا يؤكد أن اللبنانين حسموا مشكلة الوفاق والتآلف، ليس فقط في النصوص والأعراف، بل في الحياة اليومية المعاشة، وهم يفخرون بأن يقدموا للعالم بعد طول معاناة مثالا مجبلا بالتجربة للمدى الانساني الأصيل، ولرحابة الفكر، وغنى الاختلاط.

إن تجربة من هذا النوع يجب أن نحرص جميعنا على إبقائها بمنأى عن العنف، ففي ذلك مصلحة للجميع، خصوصا في منطقة مثل الشرق الأوسط، عانت تقليديا وتاريخيا من التدخلات وصراعات المصالح والنزاعات التي سرعان ما تجاوزت الحدود المحلية وحتى الإقليمية لتهدد السلام العالمي برمته.

ان حجم هذه الصراعات التي صبت حممها على الساحة اللبنانية أعطت للبنان المجال في أن يثبت بقدرته على تجاوزها أنه أقوى من أن يمحى وأعرق من أن يلغى وأنه من أقدر الأوطان صمودا أمام التحديات.

ان لبنان ملتزم بطموحات المستقبل، مراهن على التقدم، وعلى الآفاق الواعدة لعالمنا الحديث. فاذا كانت الصراعات والنزاعات المسلحة خلال العقود الماضية استأثرت بالكثير من الطاقات، الا أن هذه القدرات يجب أن توجه بعد الآن لمواجهة تحديات مشتركة للانسان حيثما كان.

من أجل ذلك، تعمل الحكومة اللبنانية على استعادة موقع لبنان في المجالات الحضارية التي تصنع انسان المستقبل. اذ أن لبنان يعتبر أن كبرى خسائره ربما كانت الهجرة التي أفقدته الكثيرين من خيرة شبابه، ونحن نعمل الآن على توفير الظروف الموضوعية لاستعادتهم، فيعودون لتحمل أعبائهم والمسارعة في بناء المجتمع الأفضل الذي نحلم به جميعنا، مجتمع السلام والحرية والديمقراطية.

إن لبنان الذي عانى شعبه الكثير من الصعوبات في سنوات المحنة التي مر بها، يتحسس بصورة خاصة مختلف أنواع المآسي والآلام التي تعصف اليوم في بعض أماكن العالم. وهو، في الوقت الذي يؤكد فيه التزامه الدائم بالسلام وبميثاق الأمم المتحدة، وبالثوابت المنبثقة عنهما، يشدد بصورة خاصة على وفائه لقيم الانسان، لحقوقه، لحريته، لكرامته، واعتباره الغاية النهائية لكل جهد وعمل.

ان الأمم المتحدة أدركت باكرا واقع لبنان هذا. يشهد على ذلك كثافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن خصوصا المتعلقة بالأزمة اللبنانية. ولعل الكثيرين يجهلون أن قرارات الأمم المتحدة عن لبنان ما بين ١٩٦٨ و ١٩٩٣ تجاوزت الثمانين نصا بين قرار واعلان وهو عدد كبير بالمقارنة مع الأزمات الأخرى. فللبنان، في جمعيتكم العامة كما في مجلس الأمن، ملف بارز ومتين. وهو لو قورن بملفات القضايا المعروضة على المحاكم العادية لتبين أن كل العناصر ترجح الكفة اللبنانية في ميزان العدالة الدولية بشكل واضح وقوي. فالحق والقانون كانا ولا يزالان إلى جانب لبنان، وقد حز في نفوس اللبنانيين زمنا طويلا أن يشهدوا طغيان المصالح السياسية على منطق الحق والقانون وازدواجية المعايير والمقاييس، حيث يتعذر تنفيذ عشرات القرارات المتخذة هنا، في هذا المكان بالذات، احقاقا لمطالب بلد حاول ان يجد في الأمم المتحدة مرجعية فاعلة له.

جميع القرارات دعت إلى وقف العنف فيه واحترام سيادته ووحدة أراضيه، فكرست استقلاله السياسي وسيادته الوطنية. ولذا لا يسعنا أن نتجاهل الاهتمام المبدئي الذي أبدته الأمم المتحدة بلبنان، وخصوصا في مستلزمات المباشرة بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عام ١٩٧٨، ووجود قوات حفظ السلام في الجنوب اللبناني. وفي هذه المناسبة لابد لي من الاشادة بالمهمة الفاعلة لقوات حفظ السلام في الجنوب البناني والتوقف باحترام عند التضحيات العديدة التي بذلها عناصرها والتي دفع بعضهم أرواحهم ثمنا لها، فإلى هذه القوات وإلى الدول الصديقة التي ساهمت فيها شكرنا العميق وعرفاننا الصادق.

اننا في تطلعنا إلى المستقبل، بعدما خطونا خطوات ثابتة وحاسمة نحو اعادة الحياة الطبيعية، بمساعدة سورية فعالة على صعيد جمع الأسلحة وانهاء الاقتتال واعادة هيبة الدولة، من حقنا ان نطالب الأمم المتحدة، في المرحلة التي يكتب لها دور جديد مع التحولات العالمية الحالية، ان تمارس فعاليتها الجديدة

في لبنان وتبذل الجهود اللازمة من أجل تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي أقره مجلس الأمن والذي ينص على تأمين الانسحاب الاسرائيلي إلى الحدود الدولية المعترف بها، ولا نغالي اذا نحن قلنا ان السلام اللبناني كان ولا يزال الشرط الأساسي لاستقرار الشرق الأوسط وقيام سلام عادل وشامل في المنطقة كلها. فكل سلام في المنطقة يظل معرضا اذا سمحت المجموعة الدولية بأن يستمر الوضع في لبنان مهددا بالنزاعات المتفجرة.

ان اللبنانيين توافقوا على صيغة جديدة لوفاقهم الوطني وضع أساسها عام ١٩٨٩ في الطائف وكان للمملكة العربية السعودية الدور الأساسي فيها وأصبحت هذه الصيغة فيما بعد دستورا للبنان. وتتابع السعودية كما فعلت دائما - مع دول مجلس التعاون الخليجي بعناية واهتمام فعلي تقديم المساعدات لإعادة البناء والاعمار. وقد باشرت الحكومة تنفيذ برنامج إعادة الإعمار في المجالات كافة، في أجواء ملحوظة من الثقة الدولية، فأخذ لبنان يستعيد دوره الاقليمي والدولي مجددا، وسط اقبال الطاقات اللبنانية على العمل، وبذل المبادرات المتنوعة والخلاقة في سبيل إعادة النباء.

ولبنان، في كل هذا، يواجه منطق الاحتلال والعنف بموقف يستند أساسا إلى ميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الانسان. إن بلدنا القوي بصمود شعبه، أكد أكثر من مرة على حقه في العيش بكرامة على أرضه الحرة. والحكومة اللبنانية منهمكة في إعادة البناء وتعزيز المجتمع المدني على نحو يخدم الاستقرار في المنطقة برمتها.

إن الاعتداءات الاسرائيلية، الواضحة الأهداف والنيات، واجهها اللبنانيون بأعلى قدر من المسؤولية ومن التماسك والوحدة الداخلية، وردهم الدائم هو الاصرار على السلام وعلى انطلاقة بلدهم الذي دفع غاليا جدا ثمن استخدامه ساحة لتصفية الحسابات والصراعات.

إن هذا الاصرار على السلام هو الذي حمل اللبنانيين على العودة الفورية إلى مناطقهم وقراهم إثر الاعتداء الاسرائيلي الأخير، فنصبوا الخيام أمام منازلهم المهدمة، فشهدوا على عمق تعلقهم بالأرض المسالمة ووفائهم لترابها وخيراتها.

لم يعد خافيا على مسؤولي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والرأي العام العالمي حقيقة معتقل الخيام حيث تحتجز السلطات العسكرية الاسرائيلية، من دون وجه حق وبصورة منافية للقانون، أكثر من مائتي لبناني فضلا عن مائة آخرين موزعين على سجون أخرى داخل اسرائيل. ورغم النداءات المتكررة الصادرة عن لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية، بالاضافة إلى مطالبات الحكومة اللبنانية وجمعيات حقوق الانسان في لبنان والعالم العربي، رفضت السلطات الاسرائيلية المختصة الافراج عنهم، كما رفضت منذ ثماني سنوات ونيف السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر ولذوي المحتجزين بزيارتهم.

لقد آن الأوان لاسرائيل أن تذعن لنداءات الهيئات الدولية وتطلق فورا سراح هؤلاء الرهائن وتضع حدا لمعاناتهم ومعاناة أهلهم تقيدا منها بالأعراف والقوانين الدولية.

إن التطورات الايجابية التي نراها كل يوم في لبنان هي التعبير الأسمى لرفض اللبنانيين أن يكون بلدهم من جديد ضحية صراع قضية الشرق الأوسط، بينما السلام يطل على المنطقة. ذلك أن لبنان يتطلع إلى السلام وقد راهن عليه طيلة تاريخية. فمجال لبنان الحقيقي هو السلام والاستقرار. دعوته، لا بل رسالته في محيطه وفي العالم، لا يمكنها أن تتحقق وسط العنف والحروب. لبنان يؤمن أن منطقة الشرق الأوسط، إذا ما استقرت على سلام عادل وشامل، سوف تؤدي للبشرية خدمات لا تحصى. فشعوب المنطقة كلها ولبنان من بينها شعوب فتية، ذات تراث حضاري كبير وقدرات متنوعة. وإن الطاقات التي هدرت طويلا على الحروب يمكنها أن تحول إلى خدمة الانسان وإلى تنمية محيطه، ونحن نطل على القرن الحادي والعشرين وحضارته.

من هذا المنطلق، ونتيجة للتطورات الاقليمية والدولية التي أذنت بفتح المفاوضات مع اسرائيل، دخل لبنان المفاوضات هذه منذ سنتين، على الرغم من أن أرضه احتلت باعتداء من قبل اسرائيل عام ١٩٧٨، وليس نتيجة لحرب معها، وان لبنان مزود بقرارات من الأمم المتحدة منذ خمس عشرة سنة وخلالها، تطلب كلها إلى اسرائيل الانسحاب، وتحديد آلية هذا الانسحاب، والمباشرة بتنفيذها.

واذا ما تذرعت إسرائيل بهاجس الحفاظ على أمن حدودها الشمالية، لقلنا لها أن كل ما لجأت اليه، انطلاقا من الاحتلال ربما زاد الأمن اضطرابا، وزادنا، وزاد المجتمع الدولي اقتناعا، بأن الطريق الوحيد إلى الأمن الاقليمي إنما هو إنهاء احتلال الأرض اللبنانية والعبث بأمنها وسلامة أهاليها.

إن ٤٥ عاما من النزاعات والحروب والصراعات خلقت أنماطا معينة من التفكير يحتاج تغييرها إلى شجاعة سياسية كبيرة وإلى تفهم عميق من المعنيين بالسلام وإلى دعم أساسي ومباشر، وابتكار وسائل جديدة لترجمة هذا الدعم تجنبا للبقاء ضمن أطر الوسائل التقليدية.

إن منطقة الشرق الأوسط اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى هذه الوسائل الحديثة المبتكرة والشجاعة للوصول إلى سلام ثابت ومستقر. ولبنان الذي يشارك في محادثات السلام من أجل تحرير أرضه، ومن أجل ارساء سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، يهمه توضيح ما يلي:

أولا: إن لبنان يطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة تطبيقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وإن القوات المسلحة اللبنانية ستتحمل مسؤولياتها كاملة عن الأمن في الجنوب والبقاع الغربي إذا نفذت اسرائيل مضمون القرارين.

ثانيا: إن لبنان المؤمن بالسلام والساعي له، من أوائل الدول المستفيدة من السلام وتقدمه وشموله وعدله. ولبنان، سيكون مع اخوانه العرب، من الدول المشاركة في صنع السلام داعما لتطوره، عاملا على ترسيخه كأساس للحياة في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثا: إن لبنان عاش تجربة قاسية ومؤلمة نتيجة لسياسة الاستفراد وتجزئة الحلول. لذلك فهو يؤمن بأن السلام لا يتجزأ، خصوصا في مواضيع مرتبط بعضها بالبعض الآخر كما هو الحال في الشرق الأوسط. ويؤمن أيضا بأن الحلول المنفردة أو المجتزأة لن تكون إلا سببا لنزاعات وصراعات جديدة.

واؤكد هنا، من التجارب التي عشناها جميعا أنه ما من سلام ثابت ومستقر في الشرق الأوسط من دون لبنان وسوريا. وما دام الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الأخير قد حصل فإنه لن يكون إلا خطوة ما لم يستكمل سريعا بحلول جذرية على باقي المسارات العربية. إن لبنان ذا المساحة الضيقة والتركيبة الدقيقة والقدرات الاقتصادية المحدودة لا يمكنه أن يشكل حلا للفلسطينيين الذين اقتلعوا من أرضهم. إن مسؤولية عودتهم وتأمين حل لائق لهم تبقى مسؤولية العالم أجمع، وإذا أردنا إغلاق ملفات الألم في منطقة الشرق الأوسط فلا بد من حلول لمسألتهم تضمن لهم العيش الكريم الذي يتناسب مع تطلعاتهم وتطلعات مجتمعاتنا إلى الانسان وحقوقه.

رابعا: إن لبنان، في سبيل تحقيق السلام، مستعد للتعاون التام مع راعيي مؤتمر السلام، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، للوصول إلى حل شامل وعادل يحفظ حق الجميع في سلام دائم، ويضع حدا نهائيا للصراعات في المنطقة. وهو مستعد لتحمل مسؤولياته كاملة لتحقيق ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية لبنان على البيان الذي أدلى به توا.

إصطحب السيد رفيق الحريري، رئيس وزراء جمهورية لبنان، من المنصة.

السيد أندرياتي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن أحد تهانئنا لغيانا وإليكم شخصيا سيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

ويسعدني أيضا أن أسرة الأمم المتحدة قد نمت في العام الماضي فاصبحت تضم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وأندورا وموناكو وأريتريا. ونود أن نتقدم بالترحيب الخاص بالدولتين الأخيرتين بالنظر إلى الأواصر التاريخية والانسانية الطويلة الأمد التي تربطنا بهما.

وايطاليا، اذ تلتزم التزاما عميقا بالوحدة السياسية والاقتصادية لأوروبا، تشاطر وزير خارجية بلجيكا، الرئيس الحالي للمجلس الأوروبي، الآراء التي أعرب عنها.

إننا لا نكتفي بالاعراب عن الحكمة التقليدية حين تؤكد على كعمق التحولات التي تحدد الأوقات التي نعيش فيها. وكل يوم يوجد برهانا جديدا على أن نهاية الحرب الباردة قد أوصلتنا الى حد فاصل. ويجب أن نتفهم العبر بتأن وأن نتنكب بشجاعة المهام الجديدة التي ألقتها هذه اللحظة على عاتقنا.

وكما قال الأمين العام في ميلانو إن القانون الدولي الأداة الرئيسية تحت تصرفنا؛ فهو لا يمثل أداة تنظيمية فحسب ولكن صيغة العلاقات ذاتها بين الدول.

لكن الضغوط الاجتماعية التي نواجهها الآن شديدة الجدة وتولد تغييرات يجب على القانون الدولي أن يبدأ بتجسيدها وهو يترجم الاحتياجات الجديدة الى مؤسسات جديدة.

وإذا كنا اليوم نعتقد أن بوسعنا أن ننظم هذا التحول، ونرفض أن نستسلم للنمو المشوش لنظام دولي جديد، فسنجد لدينا، أولا وقبل كل شيء، شيئا يستحق الشكر، ألا وهو تجدد حيوية الأمم المتحدة وبروزها.

لقد تطورت الأمم المتحدة على أساس الممارسات المترسخة في ميثاقها، بينما اكتشفت سبلا جديدة للسعي إلى تحقيق أهدافها. ولنأخذ، على سبيل المثال حفظ السلام، وهو ممارسة بدأت منذ الأيام الأولى للأمم المتحدة واكتسبت في الآونة الأخيرة دورا جديدا. فالأرجح اليوم أن يتعرض السلم للخطر من جراء تفجر الصراعات الداخلية (رغم احتوائها في بعض الأحيان على مكونات عبر وطنية) أكثر من تعرضه للأخطار بفعل الأعمال العدوانية السافرة التي تقع عبر الحدود الدولية. فبعثات حفظ السلام وإنقاذ السلم والإغاثة الانسانية تتم كلها في خضم صراعات ذات أسباب سياسية معقدة، وجذور إثنية وقومية متشابكة. وفي مثل هذه البيئة، لم يعد التواكب التقليدي للدبلوماسية والعمل العسكري، يتماشى مع واقع الحال الراهن، ولم تعد الولاية الأولية العامة تكفي لتعريف العمليات الميدانية على وجه التحديد.

ووحدة القيادة العسكرية مبدأ لاشك فيه، فبدونه لا يمكن لأية عملية أن تنجح. إلا أن الادارة السياسية للعملية لا يمكن أن تقتصر على الخيارات العسكرية البحتة، خاصة عندما لا تكون المسألة الحقيقية هي شرعية استعمال القوة (وهو ما يمكن أن تأذن به ولاية مجلس الأمن صراحة)، بل تكون مدى استصوابه وتوقيته على ضوء الأهداف السياسية. وأضيف إلى ذلك أنه في الحالات التي تنطوي على حشود من المدنيين، يجب علينا أن نفكر في أن تكون سياستنا دائما هي أن نضع في مكان الصدارة مسألة استعمال معدات مكافحة الشغب غير المميتة. وهذا أمر لا يشغل بال إيطاليا وحدها. فلقد شدد أيضا متحدثون بأسماء بلدان أخرى على حاجة البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى آليات تعفي قوات هذه البلدان من الانصياع على نحو سلبي لأوامر قد تكون غير قانونية أو غير متسقة مع أهداف العمليات، أو متناقضة معها.

وتكشف ممارسات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم عن ادراك للحاجة إلى التشاور المسبق والكافي مع البلدان المساهمة بقوات. وتحقيقا لهذه الغاية فانه بينما تنص المادة ٢٩ من الميثاق على مبدأ توجيهي عام لإنشاء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، يمكن أن توفر المادة ٤٤ حلا أنسب للمشكلة. فهي تنص على أن ينشيء مجلس الأمن اجراءات للتشاور مع غير أعضاء المجلس، الذين يطلب منهم الاسهام بقوات في عمليات حفظ السلم أو العمليات الأمنية. واليوم، وحتى في غياب اتفاقات رسمية من قبيل الاتفاقات المنصوص عليها في المادة ٤٣، أعتقد أنه من الضروري أن نمد نطاق المادة ٤٤ لكي يشمل، بالقياس، العمليات الجارية بموجب الفصل السابع من الميثاق.

إن الأمين العام، في وثيقته "خطة للسلام"، عرف بناء السلم بأنه وضع الأسس السياسية والاقتصادية - الاجتماعية الضرورية لإقامة سلم دائم بعد انتهاء صراع سافر. وتمثل إعادة بناء - أو اقامة - المؤسسات القانونية والاقتصادية في البلدان والمواقع الحساسة الشرط المسبق الرئيسي لإقامة سلم دائم.

وهذه الفرضيات المنطقية تشكل الأساس لما تقصد ايطاليا اقتراحه لتجاوز الحالة الراهنة في الصومال - وهي حالة تتسم إلى حد ما باعطاء الأولوية للجانب العسكري في عملية الأمم المتحدة في الصومال وبركود العملية السياسية. ونحن نعتقد أنه من الضروري أن تعزز الأمم المتحدة جهودها السياسية الرامية إلى صنع السلم، بتعيين شخصية ذات مكانة دولية عظيمة لتجديد المبادرة السياسية والدبلوماسية مع الفصائل الصومالية كافة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إحياء آليات مؤتمر أديس أبابا بطريقة تسمح بزيادة إشراك الدول الأفريقية ومؤسساتها في تطبيع الحالة في الصومال. ولكن الطابع السياسي الغالب لعمليتنا الرامية إلى استعادة الأمل في الصومال يجب أن يترجم ايضا إلى تعمير تدريجي لهياكل الصومال الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تنظيم حكومة وهياكلها الادارية هناك. وهذا يستلزم برامج إنمائية عامة، لا يزال التزام ايطاليا بها ثابتا راسخا حتى في أصعب الظروف.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فريتش (لختنشتاين).

وترحب ايطاليا بالدور الرئيسي المتجدد الذي تؤديه الأمم المتحدة، وهي تؤيد في الوقت نفسه إصلاح آلياتها المؤسسية.

ولننظر أولا في إمكانية إحداث تغيير في تكوين عضوية مجلس الأمن. وكما أكدت إيطاليا للأمين العام

في حزيران/يونيه الماضي، فيما أن مجلس الأمن يتجه الآن صوب مستقبل سيتحمل فيه مزيدا من الأعباء والمسؤوليات، لابد من تطوير مواز لفعاليته وقدرته على التمثيل. وما نقترحه هو إنشاء فئة ثالثة من العضوية، بالاضافة إلى فئة الأعضاء الدائمين الحائزين على سلطة النقض، وفئة الأعضاء غير الدائمين؛ على أن تتألف هذه الفئة الثالثة من البلدان القادرة على تقديم اسهام خاص لبلوغ أهداف الأمم المتحدة. وليس المهم هنا هو وضع قوائم يثور حولها الجدل، بل تحديد معايير اختيار موضوعية بالاستناد إلى العوامل الاقتصادية والموارد البشرية والثقافية والاتصالات الجماهيرية. وهذه البلدان تتناوب فيما بينها على أساس اثنين منها في كل مرة، بذلك تصبح أعضاء شبه دائمين في المجلس.

ولابد من أن نسلم جميعا بالدور المركزي المتجدد الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال العلاقات الدولية، ولكن علينا أن نتحاشى تفسير هذا الدور بعبارات حصرية.

إن البعد الإقليمي للتعددية، المبين في الفصل الثامن من الميثاق، له دور كبير هذه الأيام. ولنأخذ على سبيل المثال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عرف صراحة بأنه مؤسسة إقليمية، بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة. وإيطاليا توشك الآن على تولي رئاسة ذلك المؤتمر. ونحن نعتقد أنه مدعو إلى القيام بدور متعاظم، في مجال الدبلوماسية الوقائية أساسا، وكذا في مجال حفظ السلام والتشجيع على تسوية المنازعات بالتفاوض. وفي هذا الاطار الإقليمي، نرحب بوضع تنظيمات أكثر تشددا بشأن عمليات نقل الأسلحة، تنبني على الأحكام الحالية للأمم المتحدة.

وإذا كان صحيحا أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو إشباع للاحتياجات الاجتماعية دون سلام، فمن الصحيح أيضا أن الصراع في كل مكان لا يذكيه فقط الدافع إلى إخضاع الخصم بشكل عنيف، بل أيضا وجود الظلم الاجتماعي، والاختلالات، والفقر.

والشكل الأول والأساسي للظلم هو انتهاك حقوق الإنسان. وعندما يدافع المجتمع الدولي عن حقوق الإنسان، فإنه يتوخى بذلك قيما مستقلة ومطلقة لابد من حمايتها، ويعمل، في الوقت نفسه، على استئصال العديد من أسباب العنف بين الجماعات والأمم.

ويحدونا الأمل في أن يتسنى أخيرا التوصل إلى اتفاق بين الجماعات المختلفة، يجعل بالإمكان وضع نهاية للقتال في البوسنة. غير أنه في الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي لدعم تنفيذ اتفاق ما، لا يجوز لنا أن ننسى جرائم الحرب والجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية خلال هذا الصراع المفجع. لذلك، نشيد بإنشاء المحكمة الدولية، ونأمل في أن تبدأ عملها في وقت مبكر قدر الإمكان، بنزاهة وبمنأى عن التأثيرات السياسية. وينبغي للمحكمة أن تصدر - حسب الاقتضاء - أحكاما متشددة، وإن كنت أستثني عقوبة الإعدام، التي تعارضها إيطاليا بشدة على أساس تقاليدها القضائية العريقة.

وإني لأتساءل عما إذا كان بوسع المجتمع الدولي أن يستجمع نفس التصميم لإنشاء محكمة جنائية دولية لمقاضاة أخطر انتهاكات حقوق الإنسان.

إن إيطاليا مقتنعة بأن حقوق الإنسان تزدهر في ظل الأنظمة التي تقوم على الديمقراطية واقتصاد السوق المفتوح. لهذا السبب، نؤيد تأييدا راسخا الحكومات الملتزمة بهذه الأهداف والتي تعمل بشجاعة عبر الصعاب والأزمات الوقتية.

ومن المسائل ذات الأهمية الكبرى في عصرنا هذا حماية الأقليات، وهي مسألة لا يمكن فصلها عن حماية الأفراد، لأن المسألتين تستندان إلى نفس الآمال، ونفس مبادئ الحرية، ونفس الاحترام للاختلافات الثقافية والدينية والفلسفية. وفي كثير من الأحيان ينظر إلى حقوق الأقليات على أنها تتعارض مع السلامة الإقليمية للدولة. وحري بنا، بدلا من ذلك، أن ندلل على أنه في ظل الديمقراطية، الديمقراطية التي تفسح المجال للمشاركة المباشرة والتعددية الحقيقية في الهوية والاختيار، يكون من الممكن إقامة توازن بين هاتين القيمتين النبيلتين. وعلينا أن ندلل أيضا على أنه لا يوجد أي تناقض بين حماية الأقليات واستقرار الحدود. بل على العكس من ذلك، تبين التجربة التي خاضها بلدي أن هاتين القيمتين تعزز إحداهما الأخرى.

ومن الاعتبارات الأساسية في هذا الصدد المبادئ والمؤسسات والحقوق التي تجعل السلم أكثر صلابة. ومع ذلك لا يجوز لنا أبدا أن نقلل من شأن الدور الحاسم الذي تلعبه الأسلحة في معظم الأحيان. فتكديس الأسلحة واستحداثها يؤديان الى تعريض الاستقرار للخطر، لأن استشفاف التهديد يحرض على إتيان الأعمال الضارة بالسلم والمحطمة للاقتصاد.

لهذا، لابد من أن يظل نزع السلاح وعدم الانتشار من أهدافنا الرئيسية، حتى في حقبة ما بعد الحرب

الباردة، ولهذا أيضا نقدر حق التقدير الرسالة التي وجهها رئيس الولايات المتحدة من هذا المنبر.

إننا نحتاج إلى استكمال مبادرات نزع السلاح السابقة التي اتفقنا عليها وبدأنا العمل فيها، وأن نؤكد ونوسع نطاق الأدوات الحالية. ونؤيد تأييدا قويا التصديق المبكر على المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (استارت الثانية)، ولابد من التقيد الصارم بمعاهدة عدم الانتشار، وهذا ما يجعل موقف كوريا الشمالية غير الواضح تجاه تلك المعاهدة مسألة تثير بالغ القلق. ولابد أيضا من تعزيز هذه المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. وفي عام ١٩٩٥، علينا أن نتكاتف جميعا لنجدد أمد المعاهدة بصورة غير مشروطة ولأجل غير مسمى.

إننا نشهد اليوم بزوغ وجدان جماعي، واتساع نطاق نظام مشترك للقيم، ومواطنة دولية تقوم على أساس المصالح الموضوعية المشتركة، وانتشار أنماط للعيش أكثر اتساقا. وقد كتب الفيلسوف الايطالي غيامباتيستا فيكو ما يلي:

"ما إن تتعارف المدن في نهاية المطاف، بعد أن تكون قد تقاسمت التعاملات في الحرب والأحلاف والتجارة، حتى تتوصل، وإلى حد لم يسبق له مثيل إلى الاعتراف بالحقوق المدنية الطبيعية بوصفها حقا طبيعيا لجميع الشعوب، أي لجميع الأمم المتحدة - كما لو كان العالم مدينة كبيرة واحدة - وهذا هو قانون الجنس البشري".

كتب ذلك في أوائل القرن الثامن عشر.

وفي مواجهة عالم تحيق به صراعات متعددة، عالم تسعى فيه الأمم - فرادى أو جماعات - إلى تحقيق مصالحها عن طريق استخدام القوة، سيكون من قبيل عدم الأمانة الفكرية ومن المشين أخلاقيا اعتماد مواقف الاستسلام أو الجبرية. إن العنف ليس أمرا طبيعيا أكثر من التعايش السلمي والتعاون بين الشعوب والجماعات. لذلك فإن مناهضة العنف ومساندة التعايش مسألة ليست مرغوبة أخلاقيا فحسب بل انها أيضا ممكنة من الناحية العملية.

وقد تم التدليل على هذه الإمكانية ببلاغة في الأيام الأخيرة من خلال التطور المفعم بالأمل في بلوغ مستقبل ينعم بالسلم في الشرق الأوسط، والذي تأتي بفضل الشجاعة التي أبداها الاسرائيليون والفلسطينيون والبلدان العربية. وباعتبارنا من بلدان البحر المتوسط، ولنا تقليد عريق في المشاركة النشطة في سبيل تحقيق الاستقرار والسلم في المنطقة، فإن إيطاليا على استعداد لتقديم المزيد من المساهمة بمساعدة المنطقة برمتها على اتخاذ خطواتها الأولى في رحلة طويلة ومعقدة صوب السلم والتعاون، بحدود مرسومة على نحو دائم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتتأكد نفس الإمكانية في الخطوات الواعدة التي اتخذت في جنوب افريقيا صوب الديمقراطية والتعايش.

إن الوعي بإمكانية التصرف وبالواجب الأخلاقي الذي يملي ذلك ينبغي أيضا أن يلهم موقفنا حيال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجرد الملايين من البشر في كل أنحاء العالم من إنسانيتهم. وأشير هنا إلى السياسات الإنمائية التي ينبغي أن تسير بروح التضامن وعلى أساس التنسيق المتعدد الأطراف. ولابد من أن يتسع نطاق هذا التنسيق ليشمل المبادرات الثنائية، في الوقت الذي نحتاج فيه أيضا إلى تعاون أوثق بين الوكالات. وقد أدى هذا النهج بالفعل إلى نتائج ناجحة في موزامبيق واريتريا، وحتى في الصومال الذي مزقته الحرب. ولابد من تطبيقه الآن لإقرار عملية السلم في الشرق الأوسط. وسيتيح مؤتمر المانحين الذي يوشك أن يفتتح في واشنطن مناسبة هامة لترجمة تأييدنا السياسي إلى عمل ملموس.

إننا نعرف حدود أعمالنا، ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن تجرفنا إغراءات الأفكار الطوباوية المجردة وإن كانت نبيلة. وتقتضي مسؤوليتنا أن نضع المبادئ والصكوك التي تصلح للعصر الذي نعيش فيه والتي يمكن أن تساعدنا على أن ندير ونحول، بطريقة أكثر رشدا وإنسانية، الواقع الحي الذي يحيط بنا.

وينبغي لكل بلد أن ينهض بهذا العمل، بمفرده أو من خلال التحالفات أو المجموعات الأخرى. ولكن هنا، في نهاية المطاف، في إطار هذه المنظمة، وبالنظر إلى أهدافها الكونية وعضويتها العالمية، سيتعين على كل بلد أن يساهم في حل هذه المشاكل. ولكي نفعل ذلك، يجب ألا نكتفي بإعلان المبادئ، بل علينا بالأحرى واستنادا إلى تلك المبادئ، أن نكون مستعدين لأن نقدم إلى الأمم المتحدة الأدوات التي نحتاجها. إن المجتمع الدولي - وبعبارة أخرى، نحن الدول الأعضاء - ينيط بالأمم المتحدة مسؤوليات تتعاظم باستمرار. غير أن مسؤوليات الأمم المتحدة هي مسؤولياتنا، ومشاكل الأمم المتحدة هي مشاكلنا.

السيد جيزنسكي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تهاني الحارة

للسفير إنسانالي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. أود أيضا أن أرحب بين ظهرانينا بإريتريا وأندورا والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وسلوفاكيا وموناكو، الدول التي أدى انضمامها مؤخرا إلى جعل الأمم المتحدة حقا أقرب ما تكون من العالمية.

واجه المجتمع الدولي خلال السنة الماضية تحديات خطيرة جدا. فإلى جانب ما شهدته هذه الفترة من إنجازات إيجابية، هناك أوجه فشل وإحباطات تبعث على الإنزعاج. والأسئلة التي ينبغي أن نجيب عليها تعود بنا مرة أخرى إلى المشكلة الأساسية الخاصة بالتعددية. وأعني بذلك أن نحدد، في عالمنا المعقد، القيم التي تضمن التماسك اللازم لترجمة إرادتنا المشتركة إلى عمل مشترك.

لقد أدى سقوط الدكتاتوريات الشيوعية في وسط أوروبا وشرقها ونهاية المواجهة بين الدولتين العظميين إلى توفر مناخ سياسي دولي يمكن أن نجد فيه نهجا جديدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ولحسم المشكلات العالمية. وهذه النهج تقوم على أساس توفير فرص أكبر للتفاعل الوثيق المتبادل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومشاركة كل منها في إدارة مجرى الأحداث والتأثير فيها. هذه الفرص، بالإضافة إلى قدرة المجتمع الدولي على تحويلها إلى نتائج ملموسة تتجلى في عمليات حسم الصراع في امريكا الوسطى وفي جنوب شرقي آسيا وفي الرد الحازم على العدوان الوحشي في الخليج، وفي التحول الجوهري الذي نشهده في جنوب افريقيا، وفي الاتفاق التاريخي في الشرق الأوسط. إن هذه التطورات تبين بجلاء أنه من المكن حل المشكلات المعقدة وحسمها إذا ما توافرت الشجاعة السياسية وبعد النظر والاستعداد للتفاهم. كما تقدم لنا مثالا يجب أن يحتذى في جميع أنحاء العالم.

إن الإضطرابات العنيفة في العصر الجديد من تاريخ العالم تؤثر بقوة في بلد مثل هنغاريا التي تجد نفسها مرة أخرى - كما كانت في تاريخها الطويل - قريبة من مناطق تموج بالصراع. وعلى الرغم من الصعوبات التي تصاحب حتما عمليات التحول التاريخي في المنطقة، فإن الحكومة الهنغارية منذ توليها مهام السلطة في عام ١٩٩٠، تسعى جاهدة، بثبات ونجاح، إلى تعزيز الاستقرار الداخلي في البلاد وضمان بقائها دعامة أساسية للاستقرار في منطقتنا المضطربة. ينبغي أن يكون الاستقرار دائما وعالميا، ويجب أن نجد الوسائل والطرق الصحيحة لتحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بالقارة القديمة فإن هنغاريا ترغب في أن ترى الديمقراطية والرفاه والأمن والمؤسسات، مثل مجلس أوروبا، والمجموعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، التي تعتبر قاعدة لها تمتد ناحية الشرق تدريجيا.

إن العالم يعيش منذ فترة في ظل أحداث تذكرنا على نحو ينذر بالشر بأحلك الفترات في تاريخ الجنس البشري. فالصراع في يوغوسلافيا سابقا يحتدم منذ أكثر من سنتين، ومما يدعو للأسف الشديد أن اسوأ حالات تجاهل قواعد القانون الدولي والمبادئ المكرسة في الميثاق، وأبشع الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية، وأفظع الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأقليات لم تكف كلها لحث العالم - عندما كان ثمة وقت لذلك - على التصدي لهذا التعدي على نحو سريع وفعال، ومنع اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة، واتخاذ موقف حازم ضد سياسة "التطهير العرقي" البغيضة.

إن النتيجة النهائية لسياسات السلبية تهدئة الخواطر والرضا عن الذات والافتقار اللافت للنظر إلى القدرة على التعلم من دروس الماضي، وعدم توفر الإرادة السياسية اللازمة للعمل، موثقة تماما الآن في هذا المبنى، في معرض الصور الفوتوغرافية المروع والمثير للنفوس عن فظائع الحرب في يوغوسلافيا سابقا. إن هذه النتيجة تثير لدينا وعيا مؤلما بالنتائج العملية الناجمة عن النزعة القومية المتطرفة التي لا ضابط لها، وبالرسالة الملحة المتمثلة في عدم التراضي أو التهاون في جهودنا الدولية والإقليمية والمحلية، من أجل التمسك بمبادئ ومقاصد الميثاق بطريقة لا تقبل المساومة.

إن تجديد أوروبا الوسطى والشرقية والعمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تجرى هناك أبرزت على نحو صارخ ميولا إلى التعصب السياسي والعرقي الذي ارتفع إلى مستوى السياسة الرسمية للدولة. وأطلق العنان، أو كاد، لصراعات تهدد أمن أوروبا بأكملها. وفي عالمنا المترابط ينبغي لكل أمة على الأرض، بصرف النظر عن موقعها في العالم، أن تدرك الخطر الذي يمثله هذا الوباء السام، لو تركناه يتفشى في كوكبنا.

ما فتئ شعب هنغاريا وحكومتها يتابعان تطورات الأزمة في يوغوسلافيا سابقا ببالغ القلق. وكبلد متاخم لمنطقة الأزمة سعت هنغاريا إلى تجنب الإنزلاق في هذا الصراع، بينما تواصل في الوقت نفسه الإعلان عن موقفها المبدئي من الأزمة، وتتقيد بالقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجتمع الدولي.

ولابد أن ندخل في حسابنا حقيقة أن هذه الأزمة ليست قاصرة على المناطق التي مزقتها الحرب في البوسنة وكرواتيا، ولكن آثارها السيئة تظهر بوضوح في صربيا حيث تمارس ضغوط متزايدة، على الطوائف العرقية المختلفة التي تعيش في هذا البلد بما في ذلك الطائفة الهنغارية في فودفودينا. ففي هذه المقاطعة التي كانت تتمتع سابقا بالحكم الذاتي أدت الموجات المتعاقبة من التخويف والتمييز إلى نقص شديد في حجم الأقلية الهنغارية وفي نسبتها. وأخشى أن التهديد المستمر بحدوث تدفقات جماعية جديدة من اللاجئين إلى هنغاريا. سيظل قائما. وفي ظل الظروف السائدة في صربيا والجبل الأسود، كما هو الحال في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا سابقا، من الأهمية بمكان أن نسعى إلى توفير الحماية الدولية الكافية لهذه المجموعات الإثنية والأقليات القومية. والواقع أن إحدى القضايا الأساسية في تسوية هذه الأزمة هي ضمان حقوق هذه المجموعات دون أي تمييز، سواء أكان لها مركز الأغلبية أو الأقلية، وبنفس القواعد والمعايير التي تطبق على كل مجموعة بذاتها.

وهنغاريا، بسبب موقعها الجغرافي تجد نفسها مواجهة بمشاكل اقتصادية خاصة نشأت من تطبيق الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). إن خسائرنا الاقتصادية والمالية المترتبة بصورة مباشرة على تطبيق الجزاءات تتزايد باستمرار حيث وصلت الآن إلى بليون دولار. ونحن نقدر تمام التقدير الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن، بشأن البلدان التي تكبدت خسائر اقتصادية واستخدمت حقها في التشاور مع مجلس الأمن بموجب المادة ٥٠ من الميثاق. ونثق بأن المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ستتوصل في وقت قريب إلى حلول للتخفيف من حدة هذه المشاكل الملحة، ويتضح من تجربة تطبيق نظم الجزاءات المختلفة القائمة، أن الأمر يتطلب اهتماما من المجتمع الدولي يتناسب مع حجم المشاكل التي نشأت في بلدان أخرى، بغية دراسة أفضل السبل لإنشاء آلية فعالة لتنفيذ المادة ٥٠. فبدون هذه الآلية، سيظل العبء الذي يتحمله عدد متزايد من البلدان التي تفي بالتزاماتها الدولية، عبئا ثقيلا وغير متناسب وغير عادل.

وفي هذا الصدد، من غير المقبول مطلقا اتخاذ تدابير انتقامية للرد على إجراءات تتخذها أية دولة تنفيذا لالتزاماتها بموجب الميثاق. وهكذا فإن التدابير غير القانونية مثل محاولات عرقلة الملاحة الحرة والآمنة في نهر الدانوب، وهو ممر مائي دولي حيوي للعديد من بلدان أوروبا، تبرر اتخاذ إجراء دولي، وتتوقع الدول المعنية وعن حق، أن توفر المنظمات الدولية المساعدة الفعالة في هذا الشأن.

وعلى ضوء التجارب المريرة الأخيرة، أصبحنا على وعى أكثر حدة بأن العالم لا يمكن أن يكون مكانا أكثر أمنا ما لم توجد منظمات دولية قادرة على القيام بعمل حازم وفي الوقت المناسب، وراغبة في ذلك. وينبغي أن تكون الدبلوماسية المتعددة الأطراف على أعلى مستوى إذا ما كان لها أن تقدم الحلول أينما استنفدت الإمكانات الأخرى، لمنع نشوب الصراعات أو تسويتها، ونرى من الأهمية الخاصة أن تتوفر للمجتمع الدولي بصفة دائمة، الأدوات المختلفة للدبلوماسية الوقائية واحتواء الأزمات.

وتهتم هنغاريا أيما اهتمام بالعمل الجاري حاليا بهدف إجراء استعراض شامل لأنشطة حفظ السلام، وصنع السلام وبناء السلام، وتعزيز هذه الأنشطة. وقد طرح العديد من الاقتراحات الموضوعية وقدمت ملاحظات مفيدة في هذا الشأن، نأمل أن تساعدنا في مساعينا الرامية إلى اتخاذ تدابير إصلاح حقيقية وهادفة في المنظمة العالمية. ونحن نتوقع أن تمضي بنا الجمعية العامة قدما في مناقشة سبل تعديل بعض أحكام الميثاق لتتماشى والحقائق السائدة في عالمنا. ويبدو أن الظروف مؤاتية اليوم للنظر بجدية في المسائل المتعلقة باستعراض الميثاق. والهدف الأساسي من هذا الاستعراض هو تحسين أداء الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، لا ينبغي بأي شكل كان أن يقوض فعالية عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تتفهم هنغاريا تماما الحالة المالية الملحة للمنظمة العالمية، وإسهاما منها في إصلاح هذه الحالة، سددت بالكامل ابتداء من هذا العام، كل متأخراتها في الميزانية العادية.

ونرى أن هناك، بين جملة أمور، مجالين معينين يحتاجان لاستعراض أحكام الميثاق. أولا، هناك حاجة طال انتظارها لاستعراض أحكام الميثاق التي تنطوي ضمنا على التمييز بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أساس مركزها كدولة موقعه أو كدولة عدو. وعشية الذكرى الخمسين لميلاد الأمم المتحدة، سيمثل القضاء على هذا التمييز البالي أكثر من لفتة لعدد من البلدان التي قدمت على مر السنين البرهان الكامل على التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. ثانيا، إن الدور الذي تلعبه بعض الدول اليوم في السياسة العالمية ومساهمتها في تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه يبرران مشاركتها على نحو أكبر في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن ندرك أن مسألة توسيع نطاق العضوية

الدائمة في مجلس الأمن ستخضع للمزيد من المناقشات. إلا أننا نعتقد أن هناك بلدين - المانيا واليابان - مؤهلين أصلا للقيام بالدور المعزز النابع من العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وحكومتي لا تزال تؤمن بأن الأمم المتحدة توفر أفضل إطار لترجمة مسؤوليتنا العالمية عن حماية حقوق الإنسان إلى حقيقة واقعة. ولدينا اقتناع راسخ الجذور بأن مجلس الأمن ينبغي أن يولي الاهتمام اللازم وأن يتصرف بحزم وبسرعة حيال الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، باعتبار ذلك جزءا من إجراءاته الوقائية، لأن هذه الانتهاكات تشكل تهديدات للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وينبغي أن نسعى إلى إدماج عناصر حقوق الإنسان، بشكل فعال، في كل أعمال منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد هنغاريا الإنشاء المبكر لمنصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويمكن أن تصدر عن هذه الدورة للجمعية العامة الولاية السليمة التي تكفل، من خلال هذه المؤسسة الجديدة، وجودا وافيا لعناصر حقوق الإنسان، ونجاحه في المجالات المختلفة المتعلقة بالإنذار المبكر واحتواء الأزمات وحفظ السلام وصنعه، والمساعدة في الانتخابات، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. ويمكن للمفوض السامي أن يجعل أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أكثر شفافية للرأي العام العالمي. ونحن ننوي أن نقدم دعمنا الكامل لولاية المفوض السامي التي ستشمل أيضا حماية حقوق الأقليات وتوطيدها. ونحن نرى أن المفوض السامي يمكنه أيضا أن يقوم بدور رئيسي في زيادة الوعي العام بالنماذج الإيجابية للتعايش متعدد القوميات وبنظم حماية الأقليات التي تعمل على أحسن وجه في مختلف البلدان الديمقراطية في العالم. ويمكنني أن أشير هنا إلى المتكلم السابق الذي أعتقد أن بلده يوفر مثالا جيدا على ذلك. ونحن نعتقد أن لهذه المهمة أهمية كبرى، وأنها لم تحتل من قبل مكانا في جدول الأعمال أعلى مما تحتله الآن. إن تطبيق هذه الحلول الناجحة على ظروف معينة سائدة في مناطق أخرى من العالم أو تكيفها معها يمكن أن يسهم أيما إسهام في تهيئة حالة أكثر مدعاة للارتياح لحقوق الإنسان في عالمنا في نهاية هذا القرن المضطرب.

من البديهي أنني لم استنفد تناول كل المشاكل التي تحيق بالعالم. وتقع على حكوماتنا مسؤولية هائلة تتمثل في التوصل إلى ردود على التحديات الجديدة. وإذا تقاعسنا عن التصرف الآن، فإننا نخاطر بضياع كل الانجازات التي كسبناها بفضل إنهاء الحرب الباردة.

السيد اسامواه (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني، بالنيابة عن وفد غانا، أن أنقل تهانينا للسيد إنسانالي، ممثل غيانا، على انتخابه بالتزكية رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إنه يضطلع بهذا المنصب الرفيع في وقت مشهود من تاريخ البشرية، حيث نسعى الى إقامة نظام عالمي جديد يقوم على الحرية والعدالة. إن المهارات والخبرات التي يأتي بها الى منصبه تضمن لنا النجاح أثناء فترة ولايته. والعلاقات الودية القائمة، لحسن الحظ، بين بلد الرئيس وبلادي، تزيد من ارتياحنا وآمالنا وتوقعاتنا. ونتعهد له ولأعضاء المكتب بتعاوننا وتأييدنا التامين.

اسمحوا لي أن أسجل أيضا تقديرنا للقيادة الفعالة التي وفرها لمنظمتنا سلف الرئيس، السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا، أثناء توليه الرئاسة. إن قدرته على إدارة دفة الجمعية العامة في فترة اتسمت بها العلاقات الدولية بالاضطراب والتناقض كانت مثيرة للإعجاب.

ومرة أخرى يظهر الأمين العام من خلال مهاراته البارزة كمفكر وإداري ودبلوماسي محنك، إنه بالفعل متمكن من منصبه. ولا شك في أن لموظفيه أيضا نصيب من الثناء، على تفانيهم وإلتزامهم المستمرين.

إن عالمية الجمعية العامة التي تجعلها أكثر الهيئات تمثيلا في الأمم المتحدة، قد تأكدت من جديد بقبول الدول الأعضاء الجديدة الخمس منذ آب/اغسطس ١٩٩٢. وننتهز هذه الفرصة لنرحب بها ونؤكد لها تعاون وفد غانا.

إن البحث عن السلم الدائم مازال أعظم التحديات التي تجابه المنظمة، على الرغم من نهاية الحرب العالمية. وإن انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وظهور دول مستقلة منه، وحرية واستقلال بلدان أوروبا الشرقية، والوحدة الالمانية، وبقايا الحرب الباردة من بؤر الاضطراب جلبت معها:

"المنازعات المتأججة، والصراعات العنيفة، والاحتلال والسيطرة الأجنبيين، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وسياسات الهيمنة، والصراع العرقي، والتعصب الديني، والأشكال الجديدة للعنصرية، والنزعة القومية ذات الأفق الضيق"، (A/47/675، المرفق، الفقرة ٣)، كما وصفتها ببلاغة رسالة جاكرتا الصادرة في عام ١٩٩٢ عن حركة عدم الانحياز.

وفي الوقت نفسه يواجه عالمنا حالة اقتصادية

واجتماعية مماثلة للحالة التي سبقت الحربين العالميتين. وجميع هذه التطورات التي زاد من حدتها الكساد العالمي، تهدد بتقويض مقاصد الأمم المتحدة.

لا بد من أن نواصل سعينا لتحقيق نزع السلاح العام والكامل. ونود أن نرى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يتضمن الانتاج الوطني للأسلحة وسائر أسلحة التدمير الشامل.

وسيكون من الأسهل تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل في بيئة السلم القائم على الثقة المتبادلة. وفي هذا السياق بالذات نرحب بجهود الأمم المتحدة لتحمل الأعباء المتزايدة لحفظ السلم وصنع السلم. ففي كمبوديا وموزامبيق وأنغولا وجنوب افريقيا ويوغوسلافيا السابقة والصومال والشرق الأوسط وقبرص وأماكن أخرى، كانت جهود الأمم المتحدة بمثابة كابح إيجابي للتهديدات المحيقة بالسلم والأمن الدوليين. غير أن هناك دروسا يمكن الاستفادة منها في العمليات الحالية والقادمة. فإجراء الانتخابات في أنغولا وكمبوديا دون استيفاء شروط معنية مثل نزع سلاح القوات العسكرية وإيوائها، لم يساعد من الناحية التكتيكية على الرغم من الظروف التي أدت الى الانتخابات، وهو خطأ لا تنوي الأمم المتحدة، مشكورة، أن تكرره في موزامبيق. كما ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن عملية صنع السلم يمكن أن تكون بطيئة ومؤلمة. والحاجة الى الاحتفاظ بثقة جميع الأطراف وبدعمها للعملية ومشاركتها فيها أمر جوهري لا غنى عنه لنجاح هذه العملية.

إننا نشعر بالإحباط حيال عدم الاستقرار الذي مازال يعصف بيوغوسلافيا السابقة. وفي حين ما زلنا نأسف لرد الفعل الأولي من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات الإقليمية، تجاه التطورات الحاصلة هناك، فإننا نود أن نكرر القول بأن النزعة القومية الجامحة والتي تسعى الى تبرير وجودها تحت مبدأ تقرير المصير العزيز على قلوب الناس جميعا أمر غير مقبول. وعلاوة على ذلك، فإن التعبير عن هذه النزعة القومية في شكل "التطهير الإثني"، أمر وحشي ومقزز ومستهجن ويتعارض تعارضا كاملا مع السلوك المتحضر. واستعداد الأمم المتحدة للتصرف بشكل حاسم في الصومال يتباين تباينا صارخا مع موقف الجبن والتردد الذي يتسم به وجودنا في يوغوسلافيا السابقة ويهدد تقويض مصداقية منظمتنا. ولهذه الأسباب نرحب بقرار مجلس الأمن ٨٥٩ (١٩٩٣)، الذي يطالب فيه المجلس، عملا بالفصل السابع من الميثاق، بوقف إطلاق النار الفوري ووقف الاعمال العدائية في جميع أنحاء جمهورية البوسنة والهرسك، باعتبار ذلك أساسيا لبلوغ حل سياسي عادل ومنصف للصراع من خلال المفاوضات السلمية. ونتوقع من مجلس الأمن أن يتابع تنفيذ ذلك القرار.

ترحب حكومتي ترحيبا حارا بالاتفاقات التاريخية الخاصة بالحكم الذاتي المحدود لفلسطين والاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. هذه الاتفاقات إشادة بالشجاعة ونفاذ البصيرة والتصميم والحنكة السياسية للرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء إسحاق رابين. فهي تؤذن ببداية نهاية عقود طويلة من الحرب والريبة والعنف والدمار والقتل العشوائي والمعاناة التي جلبها الصراع العربي الاسرائيلي على شعوب الشرق الأوسط.

وهي ترسي أساسا راسخا للسلم العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط. وبالتالي فإننا نحث المجتمع الدولي بأسره على تأييدها.

ومن الفجر الجديد للعلاقات في الشرق الأوسط تبرز حقيقة قوية تستحوذ على اهتمامنا وتشحذ تفكيرنا، وهي أنه ما من صراع يستعصي على الحل. ولهذا بإننا نرى أن حالة "اللاحرب واللاسلام" في قبرص لا ينبغي السماح لها بإغواء منظمتنا بالرضا عن الذات. ويجدر بها التعجيل بالبحث عن التسوية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المقرر المتخذ مؤخرا بالإبقاء على وجود الأمم المتحدة في قبرص ينبغي أن يشجع جميع الأطراف المعنية.

أما الحالة في السودان فتصرخ، بالمثل، مطالبة بحل سلمي وبمشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة كإسهام في البحث عن تسوية دائمة لمشكلة سياسية في جوهرها جلبت على الشعب كل هذه المعاناة وخلقت للدول المجاورة مشكلة لاجئين لا تطاق.

لقد سجلت منظمتنا نجاحات عظيمة في تنفيذها لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. واستقلال ناميبيا هو آخر قصة نجاح في تصفية الاستعمار. غير أن الاقاليم والشعوب التي لا تزال ترزح تحت الحكم الاستعماري تتطلب منا اهتمامنا النشط والمستمر، وتعتبر دليلا على أن أي استنتاج بأن عملية إنهاء الاستعمار قد اكتملت استنتاج سابق لأوانه.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية في جنوب افريقيا. ولكن المجتمع الدولي يحتاج الى تذكير نفسه بأن الفصل العنصري لم يستأصل من

جذوره بعد، وإن عملية تعميم الديمقراطية في ذلك البلد لا بد أن تكتمل حتى يتمكن جميع مواطنيه من ممارسة حقهم في التصويت. وعلى عاتق المجتمع العالمي مسؤولية البقاء متيقظا إزاء جنوب افريقيا الى حين إجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، التي ستحدد برنامجا دستوريا مقبولا لحكومة انتقالية تقوم على أساس حق الاقتراع العام للبالغين، للمرة الأولى في تاريخ ذلك البلد.

ومما يبعث على القلق بالمثل ذلك الطريق المسدود الذي وصلت إليه مسألة الصحراء الغربية. ولا بد من السماح بأن تطبق خطة الأمم المتحدة للسلم، وكذلك يجب على الجميع احترام الجدول الزمني المحدد لعقد الانتخابات. وعلى ضوء الدعوة الى الاستخدام الأرشد للموارد المتاحة للأمم المتحدة، من الحتمي أن تكتمل على وجه السرعة مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، على نحو يرضي بالكامل جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الشعب الصحراوي.

إن الزخم الجديد الذي اكتسبه صنع السلام وحفظ السلم يمثل تقدما كبيرا في انخراطنا الجماعي في مهمة تلمس وايجاد عالم سلمي وآمن. ولقد قيل في هذه الجمعية العامة أن الأمم المتحدة ينبغي أن تحد من التزاماتها، وألا تتدخل في كل صراع ينشب. ولكن أي الصراعات يجب أن تعالجه، وإنها ينبغي أن تتجنب المشاركة فيه؟ هذا هو السؤال الحاسم. إن وحدة أهداف الميثاق وعالمية منظمتنا ترغمانا على التسليم بأن الخطر الذي يهدد السلم في أي مكان هو خطر يهدد السلم في كل مكان.

ولكن حتى إذا كان لهذا القول وجاهته، سواء بحجة عدم توفر الأموال، أو بسبب القيود اللوجستية، أو عدم قدرة الأمم المتحدة على تضميد جميع جراح العالم، يريد وفد بلادي أن يؤكد على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على إيصال جميع مهام حفظ السلام المناطة بها الى خاتمتها المنطقية. فلا يمكن للأمم المتحدة، في هذا المنعطف، أن تتخلى عن جنوب افريقيا، أو ليبريا، أو رواندا، أو أنغولا، أو موزامبيق، أو هايتي، أو الصومال، أو يوغوسلافيا سابقا. وسيكون يوما حزينا حقا لو تم التخلي عن جميع هذه المبادرات الطيبة على أساس حجج جيدة التبرير تدعي عدم وجود الأموال أو الإرادة اللازمة لمساعدة هذه الدول على التمتع بالسلم الذي استعصي عليها لسنوات عديدة.

واعترافا بحقيقة أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تأخذ على عاتقها فيض من المبادرات، عليها أن توجد آليات لتعزيز الجهود الإقليمية لحل الصراعات، كما هو الحال في ليبريا. ونود أيضا أن نؤكد على أن الأطراف الداخلية في مختلف الصراعات التي تسعى الأمم المتحدة جاهدة الى حلها تتحمل مسؤولية أدبية عن الاضطلاع بدورها في تسريع العملية الرامية الى السلم. إن القيم الإنسانية السوية وقدسية الروح البشرية تفرض عليها هذا الواجب وفي هذا الصدد، يتعين علينا تشجيع حزب الحرية إنكاثا ومجموعات الجناح اليمين الأخرى على الانضمام الى عملية المفاوضات في جميع افريقيا، وينبغي لنا أن ندين بشكل قاطع خيانة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) وموقف بعض أباطرة الحرب الصوماليين.

ومهما كانت الأخطاء التي ارتكبتها عملية الأمم المتحدة في الصومال، فمن المستبشع لأي قائد صومالي أن يسعى الى أن يكون بطلا عن طريق الاشتباك في قتال مع الأمم المتحدة، ومثل هذا التعبير عن الجحود قد يكون له آثار سلبية طويلة الأمد على استعداد الدول الأعضاء للقيام بمهمات إنسانية. وما هي النتائج المترتبة على الشعب الصومالي إذا قررت الأمم المتحدة التخلي عن عملية الأمم المتحدة في الصومال؟ إن أي قائد يضع مصلحة شعبه في أعماقه بحاجة الى تمعن هذا الأمر.

ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الصراعات التي تعصف بنا تجري في البلدان النامية. ونحن نأمل ألا تكون الدعوة الى الحد من دور حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة محاولة للتنصل من عبء الاشتراك في حل المشاكل السياسية في تلك البلدان، بنفس الطريقة التي تم بها تهميش الشواغل الاقتصادية الأساسية لتلك البلدان.

وفي انشغالنا بحل هذه الصراعات التي تستعصي علينا في بعض الأحيان، يجب ألا ننسى معالجة العوامل الجوهرية التي تولد الكثير منها. إننا نعرف أن قدرا كبيرا من هذه المشاكل يمكن رده الى الحرمان والتخلف الاقتصاديين. وقد أكد وفد بلادي مرارا وتكرارا في هذه الجمعية وفي أماكن أخرى أن هناك صلة بين التخلف والصراعات. وعادة ما تنزلق البلدان الأكثر فقرا أو البلدان التي تشهد تدهورا اقتصادا شديدا نحو العنف الوحشي. كما قلنا أن مصدر حالة التخلف يمكن الى حد كبير ردها الى نظام اقتصادي عالمي يضر بمصالح البلدان النامية والفقيرة.

لقد حان الوقت لتعالج الأمم المتحدة، في سعيها الى بناء السلم والحفاظ عليه، بعض القضايا الاقتصادية

الرئيسية التي تعرقل كل الجهود الرامية الى استئصال شأفة الفقر في العالم. وفي هذا الصدد، يجب الآن معالجة المشاكل المزمنة التي تحيق باقتصادات الجنوب معالجة كاملة، باعتبارها جزءا من البحث النشط عن السلم العالمي. وقلنا في معظم محافل الأمم المتحدة، بما فيها هذه الجمعية، أن عبء الديون يشل اقتصاداتنا. وتكلمنا بشكل منتظم عن المستويات غير المقبولة لتدفق الموارد من الدول الفقيرة الى الدول الغنية. واسترعينا الانتباه باستمرار الى معدلات التبادل التجاري المجحفة، والحواجز الحمائية ونظام التسعيرة العالمي الهدام الذي لا يدفع لنا الثمن الكافي لثمار عملنا، سواء انتجنا البن أو الكاكاو أو النحاس.

لقد حان الوقت لتضع الأمم المتحدة التنمية والحاجة الملحة الى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي في قائمة أولوياتها جنبا الى جنب، إن لم يكن قبل خطتها المتصلة بالحفاظ على السلم وصنع السلم. ويجب على الأمم المتحدة أن تدافع عن حق كل دولة في أن تكسب عيشها من خلال مشاركتها على قدم المساواة في السوق العالمية. إن الكثير منا يضطلع بعمليات تكييف هيكلية. ومع ذلك لا تزال عوائد التضحيات الكبيرة التي بذلناها ضئيلة. وليس بوسع الكثير منا توفير الخدمات الاجتماعية الكافية في شكل مدارس أو مستوصفات أو مياه نقية لشعبنا. وفي كثير من الحالات، يضطرنا الخضوع للشروط التي توضع للقروض التي نتعاقد عليها لتوسيع قاعدة صادراتنا، الى تسريح العمال، وبالتالي ندفع بآلاف الأسر أو حتى الملايين منها الى العوز نظرا لتوقف الأجور الضئيلة التي توفر الطعام على المائدة، أو تشتري الدواء عندما يمرض الطفل، أو توفر الزي المدرسي للتلاميذ الجدد في الأسرة.

لقد أشير على الأمم المتحدة، وعن صواب في رأينا، أن تدير عمليات حفظ السلام بفعالية، وأن تجدد نفسها إداريا، وأن تحسن مهاراتها في جميع مجالات مساعيها. ونود أن نضيف أن الأمم المتحدة يجب عليها الآن أيضا أن تضع في جدول أعمالها الناشط، مسألة التنمية وأن تعالجها بالجدية التي تستحقها. لقد كدحنا في هذه المنظمة لربط البيئة وحقوق الانسان والديمقراطية والإغاثة الانسانية بالتنمية. وقد حان الوقت لندرك أن حفظ السلام وصنع السلم لا يمكن الاضطلاع بهما بفعالية، ولا يمكن حسم المشاكل التي تولد الصراعات إلا إذا نهضنا بمسألة التنمية بنشاط. ويمكن تحقيق ذلك إذا أصرت الأمم المتحدة على نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا وإنصافا وشفافية يمنح وسائل التنمية لجميع الأمم. ويجب أن تحظى مهمة استئصال الفقر العالمي بنفس ما يلقاه حفظ السلم وصنع السلم من الاهتمام والتركيز والعمل الناشط.

أما عملية التحول الى الديمقراطية، التي هي جزء من الجهد الرامي الى النهوض بحقوق الانسان والذود عنها، فينبغي ألا تكون مقتصرة على المستوى الوطني. فالتطبيق الكامل لمبادئ الديمقراطية ضمن أسرة الأمم ينبغي أيضا أن يكون أحد اهتماماتنا الرئيسية. هذا هو السياق الذي نسعى فيه الى تنشيط الجميعة العامة، حيث تجد المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء تعبيرا كاملا عنها. إننا نتطلع الى أن تؤدي الجمعية العامة دورها الكامل في صون السلم والأمن الدوليين، كما يتطلب الميثاق. كما نرحب بمبادرة مجلس الأمن بجعل عمله، بما في ذلك علمية صنع القرار، أكثر شفافية. وبديهي أن هذه الشفافية ستعزز مشروعية قراراته، وتعبر، بنفس القدر من الأهمية، عن حقيقة أن أعضاء المنظمة هم الذين يعطون مجلس الأمن، بموجب المادة ٢٤، المسؤولة الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن مجلس الأمن باضطلاعه بمهامه يتصرف بالنيابة عنهم.

ولا يجد وفد بلادي حاجة الى الخوض في قضية أقيمت وأرسيت بالفعل، قضية إصلاح مجلس الأمن. ويكفي القول أنه مهما كان الشكل النهائي لمجلس الأمن المعاد هيكلته، فمن الواضح أن إصلاحه ينبغي أن يستند الى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء والاعتراف الواضح بأن مجلس الأمن يتصرف باسم أعضاء المنظمة، وينبغي أن يعبر عن عالمية منظمتنا. ووفد غانا على استعداد للمشاركة في البحث عن طريقة لجعل مجلس الأمن أكثر شرعية وفعالية.

إننا نرحب بالالتزام الذي قطعه الرئيس كلينتون بضمان تسديد الاشتراكات المستحقة على الولايات المتحدة فيما يخص عمليات حفظ السلام. ونأمل أن يتسنى في السنوات القادمة أن تواصل الولايات المتحدة، التي تدفع جزءا كبيرا من ميزانية الأمم المتحدة، العادية والمتعلقة بحفظ السلام، التقيد بهذا الالتزام، وأن تعالج أيضا مسألة الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية.

وتأمل غانا أن تكون هذه الدورة بداية نهضة الأمم المتحدة، المستعدة لقطع التزام جماعي بالسعي الى تحقيق أهداف منظمتنا المعبر عنها في مبادئ ومقاصد الميثاق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠